صُنْعُ دَاوينِ الشُّعراء

وَنَظْرَة في شِعْر زُفَرَ بن الحارِثِ المَجْمُوع

للمهندس حَاتم غنيْم

تَمْهيد:

ظَهَرَ في عَدَدٍ سابقٍ مِنْ مَجَلَّةِ مِجْمَعِ اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ الأُرْدنيِّ[١] بَحْثٌ للأُسْتاذِ الدّكتورِ رُضْوان محمّد النّجار، (صَنَعَ) فيهِ شِعْرَ زُفَرَ بْنَ الحارِثِ الكِلابيِّ. تَوَقَّفْتُ عِنْدما طَالَعْتُهُ وِقْفَةَ المُتَأَمِّلِ، لِعِلْمي أَنَّ الأُستاذَ الدّكتورَ نُوري حَمّودي القَيْسِيّ كانَ جَمَعَ شِعْرَ زُفَرَ هذا وَنَشَرَهُ في مَجَلَّةِ المَجْمَعِ العِلْمِيَّ العِراقيِّ[٢] قَبْلَ ما يُنيفُ على أَرْبَعِ سَنَواتٍ، وَتَساءَلْتُ عَنْ سَبَبِ تَكْرار الجُهودِ، وَكَيْفَ تَقْبَلُ مَجَلّاتٌ محكّمَةٌ نَشْرَ أَعْمالٍ مِطْروقَةٍ مُعادَةٍ، وبخاصّة أَنَّ الأُستاذَ النَّجّارَ كانَ نَشْرَ شِعْرَ خِداشِ بْنِ زُهَيْرٍ[٣] بَعْدَ أَنْ سَبَقَهُ إلى ذلِكَ الأُسْتاذُ الدّكتورُ عَبْدُالكَريم يَعْقوب في مَجْمُوعِهِ لأَشْعارِ العامِرِيّينَ الجاهِلِيّينَ[٤]، فلمْ يَزِدْ فيهِ إلّا الأَبْياتَ الّتي نَقَلَها عَنْ مَخطوطَةِ "مُنْتَهى الطَّلَب"، وَلَمْ يُدْرِكْ شَأْوَهُ فيما سِوى ذلِكَ، ثُمَّ قُلْتُ لِنَفْسي، لَعلَّ الأُستاذَ وَقَفَ عَلى قُصورٍ أَوْ تَقْصيرٍ في عَمَلِ مَنْ تَقَدَّمَهُ، فَأَضَافَ شَيْئاً دَفَعَهُ إلى إعادَةِ نَشْرِهِ، أَو لَعَلَّهُ سَلَكَ محَجَّةً أُخْرى غَيْرَ الّتي اخْتارَها المُتَقَدِّمُ، فَرَجعْتُ إلى الْمَجْموعَيْنِ أَنْظُرُ فيهما، دَارِساً لَهُما، مُقارِناً بَيْنَهُما، ثمَّ أَعَدْتُ تَصَفُّحَ كِتَابِ "شُعَراء وَدَواوين"[٥]

---

(١) العدد (٣٣) تموز – كانون الأوّل سنة ١٩٨٧، ص٢١٥ – ٢٨٢.

(٢) المجلّد (٣٥) الجزء الأول – كانون الثاني سنة ١٩٨٤، ص١٤٢– ١٧٢.

(٣) مجلّة كليّة اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العددان ١٤/١٣ سنة ١٤٠٣– ١٤٠٤ هـ ص ٥٤٣–٦٢٣.

(٤) "أشعار العامريين الجاهليين" دار الحوار– اللاذقية سنة ١٩٨٢.

(٥) مكتبة دار الشرق – بيروت سنة ١٩٧٨، وقد استعرض فيه المؤلف ما وقف عليه من الدواوين المنشورة.

للأُسْتاذِ عَبْدالوَهّابِ الصّابونيِّ، فَوَصَلْتُ إلى ما يَقْرُبُ مِنَ الاقْتِناعِ بِأَنَّ الكَثْرَة الكاثِرَةَ مِنْ عُلَمائِنا الّذين حَمَلوا أَنْفُسَهُمْ عَلى خُطَّةِ عَمَلِ دَواوينِ شُعَرائِنا القُدامى تَناوَلوا الأَمْرَ مِنْ أَمَمٍ، وَسَلَكوا الْجَدَدَ المُطْمَئِنَّ فَاكْتَفَوْا بالجَمْعِ، وَهُوَ سَبيلٌ بَعيدٌ عَنِ المَزالِقِ وَالعَوائِقِ، ناءٍ عَنِ الزَّلَلِ والعِثارِ، وإنْ لم يَخْلُ مِنْ نَصَبٍ وعَناءٍ وَكَدٍّ، فَلا غَرْوَ أَن اسْتَسْهَلَهُ الشُّداةُ، وَطَرَقَهُ العامِلونَ، لِقُرْبِ مَرامِهِ وَيُسْرُ مَطْلَبِهِ. وَلا ضَيْرَ في ذَلِكَ مَتى كانَ العَمَلُ ابْتِداءً، فَجَمْعُ الشِّعْرِ مِنِ الأَهَمِّيَّةِ بِمَكانٍ، أَمَّا الاقْتِضاءُ دُونَما زِيادَةٍ أَوْ إِنافَةٍ، فَخَيْرٌ مِنْهِ الاكْتِفاءُ بِما سَبَقَ، ثُمَّ اسْتِدراكُ النَّقْصِ وَسَدُّ الخَلَلِ وَإِصْلاحُ الفاسِدِ، فَتَتْمُّ بِذلكَ الفائِدَةُ، وَلا يضيعُ الْجَهْدُ فيما لا طَائِلَ فيهِ وَلا غَناءَ. عَلى أَنَّ الخِدْمَةَ الحَقَّةَ لِهذِهِ الدَّواوينِ تَتَطَلَّبُ أُموراً أُخْرى غَيْرَ الجَمْعِ، تُوَطِّئُ وَعْرَها، وَتُذَلِّلُ صَعْبَها، وَتُيَسِّرُ الانْتِفاعَ بِها، وَلَقَدْ نَهَضَ عُلماؤُنا القُدَماءُ بِكَثيرٍ مِنْها، وَصَرَفوا فيها عِنايَتَهُمْ. وَلَعَلَّهُمْ كانوا أَوفى مِنّا بِهذا العَمَلِ وَأَغْنى، فما عَلَيْنَا لَو اتَّبَعْنا قَصْدَهُم فيما طَرَقوا، وَتَصَدَّينا لأَشْياءَ مِمّا تَرَكوا، فما أَغْفَلوها إِلّا لاسْتِغْنائِهِمْ عِنْها، عَلى حاجَتِنا إِلَيْها في زَمانِنا هذا. وَأَنا مُبَيِّنٌ – بِعَونِ اللهِ – في بَحْثي هذا. الأُسُسَ الرَّئيسَةَ لِلمَنْهَجِ الّذي يُسْتَحسَنُ اتِّباعُهُ في صُنْعِ دَواوينِ الشُّعَراءِ، لِيَقْرُبَ مَأْخَذُها وَتَسْهُلَ الإِفادَةُ مِنْها.

جَمْعُ دَواوينِ الشُّعراء:

يَقولُ عَبْدُالكَريم النَّهْشَلِيُّ القَيْرَوانيُّ[٦]: "لمَّا رَأَت العَرَبُ المَنْثورَ يَنِدُّ عَلَيْهِمِ، وَيَنْفَلِتُ مِنْ أَيْدِيهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ كِتابٌ يَتَضَمَّنُ أَفْعالَهُمْ، تَدَبَّروا الأَوْزانَ والأَعاريضَ، فَأَخْرَجوا الكَلامَ أَحْسَنَ مُخْرَجٍ، بِأَساليبِ الغِناءِ، فَجاءَهُمْ مُسْتَوِياً، وَرأَوْهُ باقِياً عَلى مَمَرِّ الأَيّام، فَأَلِفوا ذلِكَ وَسَمَّوهُ شِعْراً، وَالشَّعْرُ عِنْدَهُم: الفِطْنَةُ، وَمَعْنى قَوْلِهِمْ: لَيْتَ

(٦) "الممتع في علم الشعر وعمله" تحقيق د . منجي الكعبي – الدار العربية للكتاب – ليبيا – تونس – سنة ١٩٧٨، ص ٣٠.

شِـعْري: أَيْ لَيْـتَ فِطْنَتـي. وَالشَّـعْرُ أَبْلَـغُ البَيـانَيْنِ، وَأَطْـوَلُ اللِّسـانَيْنَ، وَأَدَبُ العَـرَبِ المَأْثور، وَدِيوانُ عِلْمِها المَشْهورُ..".

وَيَقْتفي ابنُ رَشيقٍ أَثَرَ شَيْخِهِ النَّهْشَلِيِّ، فَيُرَدِّدُ آراءَهُ بِعَيْنِها ثُمَّ يَقولُ[٧]: "وَقيلَ: ما تَكَلَّمَتِ العَرَبُ بِهِ مِنْ جَيِّدِ المَنْثورِ أَكْثَرُ مِمّا تَكَلَّمَتْ بِهِ مِنْ جَيِّدِ المَوْزونِ، فَلَمْ يُحْفَظْ مِنَ المَنْثورِ عُشْرُهُ، وَلا ضاعَ مِنَ المَوْزونِ عُشْرُهُ..".

هكَذا فَسَّرَ النَّهْشَلِيُّ، وَابْنِ رَشيقٍ مِنْ بَعْدِهِ، ظاهِرَةَ حِرْصِ العَرَبِ عَلى قَوْلِ الشِّعْرِ: بِبَقائِهِ عَلى مَمَرِّ الأَيّامِ، وَسُهولَةِ حِفْظِهِ، فَلا عَجَبَ أَنِ اهْتَمَّ بِهِ العَرَبُ مُنْذُ القِدَمِ وَحَرِصُوا عَلى حِفْظِهِ وَاعْتَنَوا بِرِوايَتِهِ، فَقَدْ مَكَّنَتْهُ صِفَةُ البَقاءِ وَسُهولَةُ الحِفْظِ مِنْ أَنْ يُصْبحَ – في الجاهِليَّةِ – وَسيلَةَ الإِعْلامِ[٨] الوَحيدَةَ المُتاحَةَ، يُعَبِّرونَ بِوَساطَتِها عَنْ تَطَلُّعاتِهِمْ وَرَغباتِهِمْ، وَيُشيدونَ بِمفاخِرِهِمْ وَانْتِصاراتِهِمْ، وَيَتَهَدَّدونَ وَيَسْتَعْطِفُونَ، وَيَسْتَرضُونَ وَيُعاتِبونَ، وَيَمْدَحُونَ وَيَذُمُّونَ. وَلَمْ تَكُنِ الخَطابَةَ في ذلِكَ العَصْرِ تُنافِسُ الشِّعْرَ في دَوْرِه هذا، فَإِنَّ القَليلَ الّذي وَصَلَ إِلَيْنا مَن الخُطَبِ الّتي كانَتْ تُلْقى في "الأَسْواقِ" – كَسُوقِ عُكاظَ – لَمْ يَكُنْ يِرْقى مَراقيَ الوَسيلَةِ الإِعْلامِيَّةِ الرَّئيسَةِ: الشِّعْر. لِذلك رَأَيْنا القَبائِلَ تُبَجِّلُ شُعَراءها وَتُعْنى بِأَشْعارِهم وتُهَنّأُ بِظُهورِهِمْ وَنُبوغِهِمْ. وَقَدْ كانَتْ حَنيفَةُ – مَثَلاً– مِنْ أَكْثَرِ القَبائلِ العَرَبِيَّةِ في الجاهِليَّةِ بَأْساً وَعَدَداً وَرَخاءً، وَكانَتْ مُظَفَّرَةً في مَعارَكها، غَنِيَّةً في مَوارِدِها، لكِنّها لَمْ يَكُنْ لَها بَيْنَ القَبائِلِ الذِّكْرُ الذّي كانَ لِشَيْبانَ وَتَغْلِبَ، وَعَامِرَ وَتَميمَ، وَمَا ذلِكَ إِلَّا لِقِلَّةِ حَظِّها مِنَ الشِّعْرِ[٩]، فَأَدّى افْتقارُها إِلى "المَصادِرِ الإِعْلامِيَّة" أَنْ تُنوسِيَتْ مَآثِرُها وَجُهِلَتْ

---

(٧) "العمدة" تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة حجازي – القاهرة سنة ١٩٣٤، ص ٧، ٨.

(٨) كان هذا في الجاهلية، قبل أن تصبح الخطابة (في الإسلام) وسيلة الإعلام الرسميّة. ولنا مقالة – ستنشر قريباً بإذن الله – تبحث في الدور الإعلامي لكل من الشعر والخطابة.

(٩) يذكر الجاحظ في كتابه "الحيوان"– تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة (المصورة)، دار الكتاب العربي، بيروت سنة ١٩٦٩، ص ٣٨٠ – أنّ بني حنيفة كانوا أقلّ الناس شعراً.

مَكارِمُها وَمَفاخِرُها، فَقَنِعتْ بِالذِّكْرِ الضَّئيلِ في عَصْرٍ كانَ الصِّيتُ فِيهِ أَنْفَذَ مِنَ الفِعْلِ وَالسُّمْعَةُ أَقْوى مِنَ الحَقِيقَةِ. وَقَدْ أَشارَ ابنُ قُتَيْبَةَ إِلى أَثَرِ الشِّعْرِ في نَشْرِ المَكارِمِ وَحِفْظِ المفَاخِرِ فَقالَ[١٠]: "وَمَنْ لَمْ يَقُمْ عِنْدَهُمْ عَلى شَرَفِهِ وَما يَدَّعيهِ لِسَلَفِهِ مِنَ المَناقِبِ الكَرِيمَةَ وَالفَعالِ الحَميدِ بَيْتٌ مِنْهُ – أي الشِّعْر – شَذَّتْ مَساعِيه وَإِنْ كانَتْ مَشْهورَةً، وَدَرَسَتْ عَلى مُرورِ الأَيَّامِ وَإِنْ كانَتْ جِساماً. وَمَنْ قَيَّدَها بِقوافي الشِّعْر، وَأَوْثَقَها بِأَوْزانِهِ، وَأَشْهَرَها بِالبَيْتِ النّادِرِ وَالمَثَلِ السَّائِرِ وَالمَعْنَى اللّطيفِ، أَخْلَدَها عَلى الدَّهْرِ، وَأَخْلَصَها مِنَ الْجَحْدِ ..".

كُلُّ هذا يَدُلُّنا عَلى أَنَ الشِّعْرَ في الجاهِلِيَّةِ لَمْ يَكُنْ وَسِيلَةً لِلتَّعبيرِ عَنِ المَشاعِرِ وَالأحاسِيسِ وَالرَّغَباتِ وَالآمالِ وَالتَّجارِبِ وَالمُعاناةِ لَدى الشَّاعِرِ فَحَسْب، بَلْ كانَ أَيْضاً "مِهْنَةً" أَوْ "صِناعَةً" يَحْتَرِفُها الشّاعِرُ، تَهْدِفُ إِلى الإِعْلانِ عَنْ وُجْهَةِ نَظَرِهِ أَوْ نَظَرِ القَبيلَةِ الّتي يُمَثِّلُها في أُمورٍ كانَت الحَياةُ في الجاهِلِيَّةِ قَدْ بُنِيَتْ عَلَيْها. وَكانَ لِمِهْنَةِ "الإِعْلامِ" هذِهِ مِنَ الضَّروراتِ وَالاحْتِياجاتِ وَالمَهاراتِ ما أَوْجَبَ عَلَى الشّاعِرِ أَنْ "يَتَدَرَّبَ" عَلى يَدِ مُعَلِّمٍ خَبيرٍ في هذِهِ الصِّناعَةِ لِيَتَهيَّأَ لَهُ القِيَامُ بِالمَهَمَّةِ المَنُوطَةِ بِهِ عَلى الوَجْهِ الأَكْمَلِ، فَجاءَتْ ظاهِرَةُ "الشُّعراءِ الرُّواةِ" بَياناً لِهذا الاتِّجاهِ، إِذِ الْتَحَقَ كَثيرٌ مِنَ الّذينَ رَغِبوا في احْتِرافِ الشِّعْرِ بِأَساتِذَةٍ كانَ لَهُمْ باعٌ في النَّظْمِ وَشُهْرَةٌ، يَجْمَعونَ أَشْعارَهُمْ وَيَحْفَظُونَها وَيُرَدِّدُونَها، فَسَمِعْنا أَنَّ امْرَأَ القَيْسِ كانَ راوِيَةَ أَبي دُوادٍ الإِيادِيِّ، وَزُهَيْراً راوِيَةَ أَوْسِ بْنِ حَجَرٍ، وَكَعْباً راوِيَةَ أَبيهِ زُهَيْرٍ، وَالحُطَيْئَةَ راوِيَةَ زُهَيْرٍ وَابْنِهِ كَعْبٍ، وَهُدْبَةَ بنَ الخَشْرمِ راوِيَةَ الحُطَيْئَةِ وَجَميلاً راوِيَةَ هُدْبَةَ، وَكُثَيِّراً راوِيَةَ

(١٠) "عيون الأخبار" – نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامة سنة ١٩٦٣– ج٢ ص١٨٥.

جَميلٍ[١١]، فَلَعَلَّ أَقْدَمَ صُوَرِ جَمْعِ دَواوينِ الشُّعَراءِ كانَ ما ذَكَرْنا مِنْ حِفْظِها وَإذاعَتِها مَنْ قِبَلِ الرُّواةِ المُتَتَلْمِذينَ لَهُمْ، عَلى أَنَ الرُّواةَ لَمْ يَكونوا كُلُّهُمْ مِنَ الرّاغِبينَ في احْتِرافِ الشِّعْرِ، بَلْ نَجِدْ مِنْهُمْ مَنْ رَوى لشاعرٍ ما حُبّاً في شِعْرِهِ وَإعْجاباً، مِثْلَ يَحْيى بنِ مَتّى[١٢] راوِيةَ الأَعْشى الّذي كانَ عِبادِيّاً مِنْ نَصارى الحِيرَةِ، وَلَمْ يَجْمَعْهُ وَالأَعْشى مِنْ صِلَةٍ سِوى إعْجابِهِ بما يَقولُ، وَما سَمِعْنا لَهُ بِشِعْرٍ وَلا عَرَفْنا أَنَّه قالَ مِنْهُ شَيْئاً، فَلَعَلَّ هؤُلاءِ كانوا خَيْراً لِلدَّواوينِ، لأَنَ جَمْعَهُمْ لَها غايَةٌ لا وَسِيلَةٌ، وَالوَسيلَةُ تُنْبَذُ بَعْدَ الوُصولِ إلى الغايَةِ. وَما أَظُنُّ امْرَأَ القَيْسِ – بَعْدَ إتْقانِهِ قَوْلَ الشَّعْرِ وشُهْرَتِهِ بِهِ – حافَظَ عَلى رِوايَةِ شِعْرِ أَبي دُوادٍ، وَلا فَعَلَ ذلكَ زُهَيْرٌ لأَوسٍ. كما لا أَرى مَنْ جَمَعَ قَوْلَ شاعِرٍ إعْجاباً بِهِ وَرَغْبَةً فيهِ تارِكاً رِوايَتَهُ إلاّ لِحادِثَةٍ أَوْ لِعلَّةٍ. عَلى أَنَّ ما يَهُمُّنا مِنْ ذلِكَ كلِّه أَنَ أَسْبابَ الرِّوايَةِ تَعَدَّدَتْ، فَأَدّى ذلِكَ إلى حِفْظِ دَواوينِ الشُّعراءِ الفُحولِ.

ثُمَّ بَلَغَنا أَنَّ القَبائِلَ كانَتْ تَحْفَظُ القَصائِدَ الَّتي قالَها الشُّعراءُ تَمجيداً لَها وَفَخراً بِانتِصاراتِها وَمَدْحاً لِزُعَمائِها وَإشادَة بِأَبطالِها وَهِجاءً لأَعْدائِها[١٣]. وَمَعَ أَنَنا قَدْ لا نَسْتَطيعُ أَنْ نَعُدَّ هذا جَمْعاً لِدوواوينِ الشُّعراءِ، إذْ رُبَّما أَهْمَلَتِ القَبائِلُ الأَشْعارَ ما لَمْ تَكُنْ دِعايةً لَها وَإعلاناً عَنْ فَضائِلِها وَأَمْجادِها، إلاّ أَنَّنا نَقِفُ أَمامَ صُوَرَةٍ أُخْرى مِنْ صُوَرِ جَمْعِ الشِّعْرِ؛ هِيَ الدَّواوينُ الَّتي تَدورُ حَوْلَ مَواضيعَ مُحَدَّدَةٍ. وَكانَ أَقْدَمُ ما

---

(١١) انظر: "طبقات فحول الشعراء" لابن سلّام – تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني سنة ١٩٧٤– ص٩٧، ١٠٤. و"الأغاني" لأبي فرج الأصفهاني – طبعة دار الثقافة بيروت سنة ٥٥– ١٩٦٤– ج٨ ص٩١، ج٢١ ص٢٧٧ و"العمدة" ج١ ص١٧٢.

(١٢) اختلف في اسمه فقيل يحيى وقيل يونس وقيل عبيد، ويرى الدكتور ناصر الدين الأسد في "مصادر الشعر الجاهلي" – الطبعة الخامسة، دار المعارف سنة ١٩٧٨، ص ٢٤٠– أنها أسماء ثلاثة لرجل واحد.

(١٣) نكاد نجزم أن هذا كان أصل مجموعات أشعار القبائل التي وصل إلينا منها مجموع أشعار هذيل، والمتدبّر لهذا المجموع يجده رما حوى لشاعر بضعة أبيات فقط، ولم يلمّ بكامل شعره.

وَصَلَ إِلَيْنا عَنْ تَدْوينِ مِثلِ هذِهِ المَجاميعِ ما أَخْبَرنَا بِهِ ابْنُ سَلّامٍ[١٤] مِنْ أَنَّهُ "كانَ عِنْدَ النُّعْمانِ بْنِ المُنْذِرِ مِنْهُ دِيوانٌ فِيهِ أَشْعارُ الفُحولِ وَما مُدِحَ هُوَ وَأَهْلُ بَيْتِهِ بِهِ، صَارَ ذلِكَ إِلى بَني مَرْوانَ، أَوْ صارَ مِنْهُ..". وَلَعَلَّ هذِهِ أَوَّلُ إِشارَةٍ صَريحَةٍ عَرَفْناها عَنْ تَدْوينِ المَجَاميعِ الشِّعْرِيَّة في العَصْرِ الجاهِلِيِّ.

ثُمَّ تَتَوالى أَخْبارُ حِفْظِ الشِّعْرِ وَرِوايَتِهِ. فَنَرى مَنِ اسْتَعانَ بِهِ عَلى تَوْضيحِ مَعاني القُرْآنِ الكَرِيمِ، كَعَبْدِاللهِ بْنِ عَبّاسٍ رضي الله عنه الَّذي كانَ لا يُفسِّرُ آيَةً إِلّا اسْتَشْهَدَ عَلى قَوْلِهِ بِشِعْرٍ جاهِلِيٍ، وَنَرى مَنْ حَفِظَهُ تَأَدُّباً وَتَظَرُّفاً، مِثْلَ ابْنِ أَبي عَتيقٍ، وَمَنْ رَواهُ تَوَسُّعاً في العِلْمِ وَاسْتِزادَةً، مِثْلَ الشَّعْبِيِّ وَقَتادَةَ، بَلْ نَرى مَنْ فَعَلَ ذلِكَ لِيَنالَ بِهِ حُظْوَةً لَدى الخُلَفاءِ، مِثْلَ عَبْدِالرَّحْمنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الأَشْعَثِ الّذي رَوى الشِّعْرَ لِما عَرَفَهُ مِنْ حُبِّ عَبْدِالمَلِكِ بنِ مَرْوانَ لَهُ[١٥]. لكِنَّنا لَمْ نَسْمَعْ عَنْ هؤُلاءِ أَنَّهُم جَمَعوا الأَشْعارَ وَدَوَّنوها، وَإِنَّما حَفِظوها وَاسْتَشْهَدوا بها، فَهُمْ إِذَنْ لَيْسوا مِمَّنْ تَقَصَّدَ جَمْعَ الدَّواوينِ، وَلا عَلاقَةَ لَنا بَهِمْ في بَحْثِنا هذا.

ثُمَّ نَعودُ فَنُطالِعُ إِثْرَ ذلِكَ أَخْبارَ اهْتِمامِ القَبائِلِ بِشِعْرِ شُعَرائِها القُدامى، وَأَنَّ مِنْها مَنْ وَجَدَتْ ما قيلَ في "الدِّعايَةِ" لَها نَزْراً فَأَضافَتْ إِلَيْهِ وَزادَتْ فِيهِ[١٦]، وَهذا يَنْقُلُنا إِلى نَظَرِيّاتِ الشِّعْرِ المَنْحولِ، وَصِحَّةِ ما وَصَلَ إِلَيْنا مِنْ شِعْرِ الجاهِلِيَّةِ بِخاصَّةٍ. وَلا يَهُمُّنا هذا الأَمْرُ هُنا في كَثيرٍ أَوْ قَليلٍ، وَلَنْ نَتَطَرَّقَ إِلى تَرْجيحِ رَأْيٍ أَوْ رَفْضِ آخَرَ[١٧]، فَما هذا مَوْضوعُ الدِّراسَةِ، وَإِنْ كُنّا قَدْ نَمَسُّ المَسْأَلَةَ مَسّاً رَفيقاً عِنْدَ التَّحَدُّثِ عَنِ التَّوَثُّقِ في رِوايَةِ الشِّعْرِ.

---

(١٤) "طبقات فحول الشعراء" ص٢٥.

(١٥) "الحيوان" ج٥ ص١٩٤.

(١٦) "طباقات فحول الشعراء" ص٤٦.

(١٧) تناول كتاب "مصادر الشعر الجاهلي" – ص ٢٨٧ إلى ٤٧٨ – موضوع الشك في هذا الشعر بما لا مزيد عليه.

ثُمَّ تَصِلُ إِلَيْنَا بَعْدُ أَخْبارُ العُلَماءِ الرُّواةِ، كَأَبي عَمْرِو بنِ العَلاءِ وَخَلَفٍ الأَحْمَرِ وَحَمّادٍ الرّاوِيَةِ، فَنَعْرِفُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ جَمَعوا شِعْرَ العَرَبِ وَرَوَوْهُ وَدَوَّنوهُ، وَنَقَل عَنْهُمْ تَلامِذَتُهُمْ كُلَّ هذا الّذي جَمَعوهُ وَرَوَوْهُ وَدَوَّنوهُ، فَيُمَثِّلُ ذلِكَ لَنا وَجْهاً آخَرَ مِنْ وُجوهِ جَمْعِ الشِّعْرِ.

وَيَخْلُصُ لَدَيْنا – مِنْ كُلِّ ما تَقَدَّمَ – سُبُلٌ ثَلاثٌ عَرَفْناها لِجَمْعِ الشِّعْرِ قَديماً: أُولاها ما سَلَكَهُ الرُّواةُ الذّينَ حَفِظوا أَشعارَ أَساتِذَتِهِمْ أَوْ مَنْ أُعْجِبوا بِشِعْرِهِ فَرَوَوْهُ. وَثانِيَتُها ما انْتَهَجَهُ رُواةُ أَشْعار القَبائِلِ الَّذينَ اهْتَمّوا بِجَمْعِ القَصائِدِ الّتي تُمَجِّدُ عَشائِرَهُمْ وَتُشيدُ بِمآثِرِها وَوَقائِعِها، وَلَعَلَّ مِنْهُمْ مَنْ زَادَ فيها وَتَكَثَّرَ، لكِنَّ ذلِكَ يَبْقى صُورَةً مَنْ صُوَرِ جَمْعِ الشِّعْرِ. وَثالِثَتُها ماسْتَنَّهُ العُلَماءُ الَّذينَ اهْتَمّوا بِرِوايَةِ الشِّعْرِ لِما رَأَوْا مِنْ رَواجِ سُوقِهِ أَوْ لِما تَقَصَّدوهُ مِنَ الحِفاظِ عَلَيْهِ مِنَ الضَّياعِ، لأَنَّهُ أَساسٌ لِفَهْمِ اللُّغَةِ، وَمَصْدَرٌ لِمَعْرِفَةِ الأَخْبارِ وَالوَقائِعِ وَالأَماكِنِ، أَوْ لِغَيْرِ ذلِكَ كُلِّهِ.

مَيْزُ صَحيحِ الشِّعْرِ مِنْ زائِفِهِ:

يَقولُ ابنُ سَلّامٍ[١٨]: ".. وَلَيْسَ يُشْكِلُ عَلى أَهْلِ العِلْمِ زِيادَةُ الرُّواةِ وَلا ما وَضَعوا، وَلا ما وَضَعَ المُوَلَّدونَ، وَإِنَّما عَضَّلَ بِهِمْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ البادِيَةِ مِنْ وَلَدِ الشُّعَراءِ، أَوِ الرَّجُلُ لَيْسَ مِنْ وَلَدِهِمْ، فَيُشْكِلَ ذلِكَ بَعْضَ الإِشْكالِ" .. ثُمَّ يُخْبِرُنا بَعْدُ[١٩] أنّ جَريراً رَفَدَ هِشاماً المرئِيَّ – وَكانَ يُهاجي ذا الرُّمَّةِ – بأَبْياتٍ أَوَّلُها:

غَضِبْتَ لِرَهْطٍ مِنْ عَدِيٍّ تَشَمَّسوا وَفي أَيِّ يَوْمٍ لَمْ تُشَمَّسْ رِحالُها

---

(١٨) "طبقات فحول الشعراء" ص ٤٦-٤٧.

(١٩) "طبقات فحول الشعراء" ص ٥٥٧-٥٥٨.

وَإِنَّما فَعَلَ ذلِكَ جَريرٌ لِتُهْمَتِهِ ذا الرُّمَةِ وَمَيْلِهِ إلى الفَرَزْدَقِ. فَلما بَلَغَتِ الأَبْياتُ ذا الرُّمَّةِ قال: "وَاللهِ ما هذا بِكلامِ هِشامٍ، وَلكِنَّهُ كَلامُ ابنِ الأَتانِ.. هُوَ وَاللهِ شِعْرُ حَنْظَلِيٍّ عَدَوِيٍّ ..". وَيُعيدُ أَبو الفَرَجِ الأَصْفَهانِيُّ(٢٠) قَصَّ هذا الخَبَرِ، وَيَزيدُ فِيهِ أَنَّ ذا الرُّمَّةِ عَتبَ عَلى جَريرٍ في ذلِكَ وَذَكَّرَهُ خُؤولَةً لَهُ في بَني عَدِيٍّ – رَهْطِ ذي الرُّمَّةِ– وَتَبَرَّأَ لَهُ مِنْ مُمالأَتِهِ لِلفَرَزْدَقِ، فَرَفَدَهُ بِأَبْياتٍ ثَلاثَةٍ أَوَّلُها:

يَعُـــدُّ النّاسِـــبُونَ إِلـــى تَمـــيمٍ بُيـــوتَ المَجْـــدِ أَرْبَعَـــةً كِبـــارا

فَقالَ ذو الرُّمَّةِ قَصيدَةً طَويلَةً – عَدَدُ أَبْياتِها في ديوانِهِ ثَلاثَةٌ وَخَمْسونَ بَيْتاً– أَلْحَقَ الأَبياتَ بِها، فَلَمّا سَمِعها المَرَئِيُّ جَعَلَ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَيَقولُ: "مالي وَلِجَريرٍ!!" . ثُمَّ يَذْكُرُ الأَصْفَهانيُّ أَنَّ ذا الرُّمَّةِ أَنْشَدَ الفَرَزْدَقَ قَصيدَتَهُ هذه الطويلةَ، فَلَمّا وَصَلَ إِلى الأَبياتِ اسْتَعادَها ثُمَّ قال: "كَذَبَ فُوكَ، وَاللهِ لَقَدْ نَحَلَكَها أَشَدُّ لَحْيَيْنِ مِنْكَ. هذا شِعْرُ ابْنِ الأَتانِ".

وَيُشيرُ أَبو بَكْرِ الصُّولِيُّ(٢١) إِلى هذا الخَبَرِ وَيُعَلِّقُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "فَانْظُرْ إِلى نَقْدِ الفَرَزْدَقِ وَتَمْييزِهِ لأَبياتٍ تُشْبِهُ أَبْياتاً لِشاعِرٍ مُفْلِقٍ مِنْ قَصيدَةٍ طَويلَةٍ حتى مَيَّزَها" وكان الفرزدقُ رَفَدَ عمَر بنَ لجأ بِبَيْتَيْنِ، زادهُما في قصيدةٍ لهُ طويلةٍ – تَعْدادُها في ديوانِهِ تسْعَةٌ وَثلاثون وَمائَةُ بَيْتٍ – فَعَرَفَ جَريرٌ أَنَّهُما لِلْفَرَزْدَقِ(٢٢).

---

(٢٠) "الأغاني" ج٨ ص٥٦، ج١٧ ص٣٢١-٣٢٢.

(٢١) "ديوان أبي نواس" برواية الصولي – تحقيق د. بهجت الحديثي، دار الرسالة للطباعة بغداد سنة ١٩٨٠– ص ٦١-٦٣.

(٢٢) المصدر نفسه ص ٦٤، و"الأغاني" ج ٢١ ص ٣٤٩-٣٥٠.

وَيَنْقُلُ ابْنُ سَلَّام[٢٣] عَنْ عُبَيْدَةَ أَنَّ دوادَ بنِ مُتَمِّمِ بنِ نُوَيْرَةَ "قَدِمَ البَصْرَةَ في بَعْضِ ما يَقْدَمُ لَهُ البَدَوِيُّ مِنَ الجَلَبِ وَالميرَةِ، فَنَزَلَ النَّحيتَ، فَأَتَيْتُهُ أَنا وَابنُ نوحٍ العُطارِدِيُّ، فَسَأَلْناهُ عَنْ شِعْرَ أَبيهِ مُتَمِّمٍ وَقُمْنا لَهُ بِحاجَتِهِ وَكَفَيْناهُ ضَيْعَتَهُ، فَلَمّا نَفِدَ شِعْرُ أَبيهِ، جَعَلَ يَزيدُ في الأَشعارِ وَيَصْنَعُها لَنا، وَإِذا كَلامٌ دونَ كَلامِ مُتَمِّمٍ، وَإِذا هُوَ يَحْتَذي عَلى كَلامِهِ، فَيَذْكُرُ المَواضِعَ الّتي ذَكَرَها مُتَمِّمٌ، وَالوَقائِعَ الّتي شَهِدَها. فَلَمّا تَوالى ذلِك عَلِمْنا أَنَّهُ يَفْتَعِلُهُ".

وَيَتَضَمَّنُ هذا الخَبَرُ – عَلى إيجازِهِ– أموراً كَثيرَةً لافِتةً لِلنَّظَرِ:

أَوَّلُها أَنَّ داودَ هذا حَفِظَ شِعْرَ أَبيهِ، وَهذا جَمْعٌ.

وَثانيها أَنَّه زادَ فيه مُحْتَذِياً كَلامَهُ، وَهذا تَكْثيرٌ وَنَحْلٌ وَاقْتِعالٌ.

وَثالِثُها أَنَّهُ كَانَ يَذْكُرُ المَواضِعَ التي ذَكَرَها مُتَمِّمٌ، لِكَيْ يَجُوزَ شِعْرُهُ المَنحولُ عَلى الشُّداةِ.

وَرابِعُها أَنَّهُ كَانَ يَذْكُرُ الوَقائِعَ التي شَهِدَها مُتَمِّمٌ، لِلسَّبَبِ نَفْسِهِ.

وَخامِسُها أَنَّ العُلَماءَ بِالشِّعْر لاحَظوا أَنَّ الكَلامَ المُفْتَعَلَ كانَ دونَ كَلامِ مُتَمِّمٍ، وَلَمْ يَجُزْ عَلَيْهِمْ.

وَالأُمورُ الثَّلاثَةُ الأَخيرَةُ تَشْرَحُ لنا بَعْضَ القَواعِدِ الّتي مَيَّزَ العُلَماءُ بِها منحول الشِّعر مِنْ صَحيحِهِ، وَهيَ مَعْرِفَةُ المَواضِعِ الّتي ذَكَرَهَا الشّاعِرُ في شِعْرِهِ، وَمَعْرِفَةُ الوَقائِعِ، وَمَعْرِفَةُ لُغَةِ الشّاعِر وَأُسْلوبِهِ وَ"كَلامِهِ".

---

(٢٣) "طبقات فحول الشعراء" ص٤٧-٤٨.

فَهذِهِ أَخْبارٌ تُفيدُنا أَنَّ العُلَماءَ بالشِّعْرِ كانوا يُمَيِّزونَ بَيْنَ قَوْلِ شاعِرٍ وَآخرَ، وَبَيْنَ الأَصيلِ والمَوْضوعِ، وَالصَّحيحِ وَالزّائِفِ، وَالغَثِّ وَالسَّمينِ. وَلَمْ يَأْتِ ذلِكَ عَفْواً وَحَدْساً بَلْ تَمَّ وَفْقَ أُسُسٍ وَقَواعِدَ عِلْمِيَّةٍ، مَعَ مِرانٍ ودُرْبَةٍ وَمُمارَسَةٍ وَمَلَكَةٍ، وَفَهْمٍ عَميقٍ للأَنْماطِ الكَلامِ وَأَساليبِه، وَطُرُقِ التَّعْبيرِ وَمَناحيهِ، وَلُغاتِ القَبائِلِ وَلَهَجاتِها، وَخَواصِّ المَدارسِ الشِّعْرِيَّةِ المُخْتَلِفَةِ وَمُمَيِّزاتِها. أَضِفْ إلى ذلك كلِّه مَعْرِفَةٍ واسِعَةً بِأَخْبارِ العَرَبِ وَأَيّامِهِمْ وَوَقائِعِهِمْ، وَمياهِهِمْ وَمَنازِلِهِمْ وَدِيارِهِمْ، وَأَديانِهِمْ وَمَذاهِبِهِمْ وَأَوابِدِهِمْ، وَأَسْواقِهِمْ وَأَعيادِهِمْ وَعاداتِهِمْ، وَأَحْلافِهِمْ وَمُنافَراتِهِمْ وَتَواريخِهِمْ، وَمَا يَحْمَدونَ وَيَذمّونَ وبِمَ يتفاءَلونَ ويتشاءَمونَ وما يَقْبلونَ ويَرْفضونَ وقَدْ كوّن هذا لَدَيْهِم أَداةَ نَقْدٍ فَعّالةٍ، لا نَكادُ نَطْمَعُ نَحْنُ- في عَصْرِنا الحاضِرِ- أَنْ يَتَوَفَّرَ لَدَيْنا مِثْلُها.

صُنْعُ الدَّواوينِ الشِّعْرِيَّةِ في التُّراثِ العَرَبِيِّ:

يَقَعُ المُتَدَبِّرُ لِما حَفَلَتْ بِهِ المَظانُّ مِنْ أَخْبارٍ عَنْ رِوايَةِ الشِّعْرِ وَلَمِّ شَعَثِهِ عَلى أَشْياءَ تَسْتَرعي النَّظَرَ لِما حَظيَ بِهِ هذا الشِّعْرُ مِنْ عِنايَةٍ وَاهْتِمامٍ مُنْذُ القِدَمِ.

فَمِنْ ذلِكَ ما وَقَفْنا عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ رِوايَةَ الأَعْشى[٢٤] سَأَلَهُ عَمّا أَرادَ بِقَوْلِهِ:

وَمُدامَـــةٍ مِمّـــا تُعَتِّـــقُ بابِـــلٌ كَـــدَمِ الـــذَّبيحِ سَـــلَبْتُها جِرْيالَهـــا

فقالَ الأَعْشى: "شَرِبْتُها حَمْراءَ وَبُلْتُها بَيْضاءَ فَسَلَبْتُها لَوْنَها". وَمَعَ أَنَّنا نَرى تَفْسيراتٍ لِهذا البَيْتِ في كُتُبِ اللُّغَةِ وَالأَدَبِ[٢٥]، مِثْلَ أَنْ يَكونَ أَرادَ أَنَّهُ شَرِبَها حَمْراءَ

(٢٤) "الشعر و الشعراء" لابن قتيبة – طبعة دار الثقافة ببيروت – سنة ١٩٦٤، ص ١٨١، و"المعرّب" للجواليقي– تحقيق أحمد محمد شاكر – الطبعة الثانية – دار الكتب سنة ١٩٦٩، ص ١٥١.

(٢٥) "المعرب" ص ١٥١، و"لسان العرب" لابن منظور (جرل).

فَانْتَقَل احمرارُ لَوْنِها إلى وَجْهِهِ، أَوْ غَيْرَ ذلِكَ مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ المَعْنى عَلَيْهِ، إلّا أَنَّه يَجْدُرُ بِنا التَّوَقُّفُ قَليلاً أَمامَ هذا الخَبَرِ لِما يُشير إِلَيْهِ- صَراحَةً- مِنْ أَنَّ الرّاوِيَة لَمْ يَكْتَفِ بِحِفْظِ الشِّعْرِ بَلِ اهْتَمَّ بِشَرْحِهِ أَيْضاً.

وَتُخْبِرُنا المَظانُّ أَنَّ حَمّاداً الرَّاوِيَةَ "كانَ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ أَشْعارَ العَرَبِ وَساقَ أَحاديثَها"(٢٦)، فهذِهِ سِياقَةٌ لأَحاديثِ الأَشْعارِ، عِلاوَةً عَلى الجَمْع.

وَنَسْمَعُ أَنَّ رُواةَ الفَرَزْدَق كانوا "يُعَدِّلونَ ما انْحَرَفَ مِنْ شِعْرِهِ" وَكَذلِكَ كانَ رُواةُ جَريرٍ "يُقَوِّمونَ ما انْحَرَفَ مِنْ شِعْرِهِ وَما فيهِ مِنَ السِّنادِ"(٢٧)، فهذا تَقْويمٌ لِلشِّعْرِ وَتَصْحيحٌ. وَكُلُّها اتِّجاهاتٌ في "خِدْمَةِ" الشِّعْرِ لَمْ تَقْتَصِرْ على شَرْحِهِ بَلْ تَعَدَّتْهُ إلى نواحٍ أخرى بِقَصْدِ المُساعَدَةِ على فَهْمِ الشِّعْرِ وَالإفادَةِ مِنْه. وَيُمْكِنُ تَلْخيصُ ما قَدَّمَ الرُّواةُ الأَوائِلُ لِدواوينِ الشُّعراءِ – إضافَةً إلى الجَمْعِ – بِما يَلي:

أ- التَّفْسيرُ وَبَيانُ مُشْكِلِ المَعاني.

ب- سِياقَةُ أَحاديثِ الأَشْعارِ وَمُناسَباتِها.

ج- التَّعْريفُ بِالوَقائِعِ وَالأَيّامِ المَذْكورَةِ في الأَشْعارِ.

د - وَصْفُ المَواقِعِ وَالمِياهِ المَذْكورَةِ فيها وتحديدُها.

هـ - تَقْويمُ النَّصِّ في بَعْضِ الأَحْيانِ.

---

(٢٦) "طبقات فحول الشعراء" ص ٤٨.

(٢٧) "الأغاني" ج ٤ ص ٢٦٠، ٢٦١. ولا نجد سناداً فيما وصل إلينا من شعر جرير، والنصّ يشير إلى وجوده وتقويم الرواة له.

وَنَحْسَبُ أَنَّ بِاسْتِطاعَتِنا أَنْ نُضيفَ إِلى ذلِكَ كلِّه تَرْتيبَ الدِّيوانِ بِحَسَبِ التَّسَلْسُلِ الزَّمَنيِّ، فَإِنَّ رَواةُ الشِّعْرِ غالِباً ما كانوا يَحْفَظونَهُ فَوْرَ نَظْمِهِ، فَتَأْتي رِوايَتُهُم لَهُ تَبَعاً لِذلِكَ كَأَنَّما روعِيَ فيها التَّرتيبُ الزَّمَنِيُّ، وَلكِنْ دُونَما تَوَخٍّ لِهذا أَوْ قَصْدٍ. أَمَّا جِمْعُ الشِّعْرِ بِحَسَبِ المَوْضوعاتِ فَما وَصَلَ إِلَيْنا أَنَّه تَمَّ إِلّا في عُهودٍ مُتَأَخِّرَةٍ، وَلا يُمْكِنُنا اعتبارُ ماعَرَفْناهُ مِنْ جَمْعِ القَبائِلِ أَوِ الأَفْرادِ لِشِعْرِ المَديحِ الّذي قِيلَ فيهِمْ مِنْ هذا القَبيلِ، لأَنَّ ذلِكَ إِنّما كانَ حَصْراً لِجُزْءٍ مِنْ شِعْرِ بَعْضِ الشُّعَراءِ، وَلَيْسَ تَصْنيفاً لِلشِّعْرِ كُلِّهُ. كَذلِكَ ما نَظُنُّ أَحَداً مِنَ الأَوائِلِ رَتَّبَ ديوانَ شِعْرٍ بِحَسَبِ قَوافيهِ، وَإِنَّما تَمَّ ذلِكَ بِأَخَرَةٍ.

هذا ما كانَ مِنْ أَمْرِ جَمْعِ الشِّعْرِ في القَديمِ إِلى أواخِرِ عَهْدِ بَني أُمَيَّةَ. أَمّا ما عَقَبَ ذلِكَ فَقَد اقْتَفى خُطا مَنْ سَبَقَ، وَلكِنَّ العُلَماءَ – وَقَدْ وَجَدوا الشِّعْرَ قَدْ حُفِظَ وَدُوِّنَ وَرُوِيَ – اخْتَصّوا أَنْفُسَهُمْ بِمَعاييرَ وَمَناهِجَ لِلْجَمْعِ كانَتْ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلافِ الرِّجالِ وَالأَزْمانِ وَالأَغْراضِ، فَوَجَدنْا مِنَ العُلَماءِ مَنْ يَتَشَدَّدُ كَثيراً في اخْتِيارِ ما يَجْمَعُ وَتَمْحيصِهِ، فَلا يَقْبَلُ إِلّا ما رَواهُ عَنِ الثِّقاتِ بَلْ ما صَحَّ لَدَيْهِ مِنْ ذلِكَ، كما فَعَلَ الأَصْمَعِيُّ في عَمَلِهِ لِدَواوينِ الشُّعَراءِ السِّتَّةِ، إِذْ رَفَضَ كُلَّ ما ساوَرَهُ أَدْنى شَكٍّ فيهِ وَلَمْ يُدْرِجْ سِوى ما ثَبَتَ لَدَيْهِ صِحَّتُهُ مِنْ شِعْرِهِمْ، فَأَدّى ذلِكَ إِلى صِغَرِ حَجْمِ الدَّواوينِ الّتي صَنَعَها، وَلكِنَّ ذلِكَ لَمْ يَجِدْ قَبولاً عِنْدَ الكثيرينَ، بَلْ اعْتَبَروهُ قُصوراً وَتَقْصيراً، فَنَرى صاحِبَ الفَهْرِسْتِ يَقولُ[٢٨]: "وَعَمِلَ الأَصْمَعِيُّ قِطْعَةً كَبيرَةً مِنْ أَشْعارِ العَرَبِ لَيْسَتْ بِالمُرْضِيَةِ عِنْدَ العُلَماءِ لِقِلَّةِ غَرْبَتِها(؟) وَاخْتِصارِ رِوايَتِها". وَإِنَّما كانَ ذلِكَ لِما تَرَكَ الأَصْمَعِيُّ مِنْ شِعْرٍ كَثيرٍ لَمْ يَثِقْ بِصِحَّتِهِ، لا لِقِلَّةِ ما حَفِظَ وَجَمَعَ. وَنَحْنُ نَعْرِفُ عَنِ الأَصْمَعِيِّ تَشَدُّدَهُ في قَبولِ أَشْياءَ كَثيرَةٍ في اللُّغَةِ بَلْهَ الشِّعْرِ. وَكَذلِكَ فَعَلَ أَبو بَكْرٍ الصُّوليُّ – فيما بَعْدُ – إِذْ دَأَبَ عَلى اخْتِيارِ ما صَحَّ

(٢٨) "الفهرست" لابن النديم– تحقيق رضا تجدد – طهران سنة ١٩٧١– ص ٦١.

عِنْدَهُ وَتَرْكِ ما شَكَّ فيه، غَيْرَ أَنَّهُ كانَ كَثيراً ما يَحْتاطُ بِذِكْرِ أوائِلِ القَصائِدِ الّتي يَعُدُّها مِنَ المَنْحولِ خِشْيَةَ أَنْ يُتَّهَمَ بِالجَهْلِ أوِ التَّقْصيرِ، كما فَعَلَ في رِوايَتِهِ لِديوانِ أَبي نُواسٍ.

عَلى أَنَّ زُمْرَةً مِنَ العُلَماءِ- خُصوصاً مِنَ المُتَأَخِّرينَ مِنْهُمْ - كانوا أَكْثَرَ تَساهُلاً وَمَيْلاً إلى قَبولِ كُلِّ ما نُسِبَ إلى الشّاعِرِ مِنْ قَوْلٍ، فَلَمْ يَتْرُكوا إلّا ما ثَبَتَ لَدَيْهِمْ أَنَّهُ لِغَيْرِهِ، فَجاءَ ما جَمَعوهُ أَكْثَرَ مِمّا جَمَعَ المُتَشَدِّدونَ وَأَتَمَّ، وَلَقِيَ عَمَلُهُمْ هذا رِضى الخاصَّةِ والعامَّةِ، مِمّا دَفَعَ بِالبَعْضِ إلى تَتَبُّعِ رِواياتِ مَنْ سَبَقوهُمْ بِالزِّيادَةِ وَالإِكْمالِ، وَحَدا بِالآخَرينَ عَلى التَكَثُّرِ في الجَمْعِ دونَما تَثَبُّتٍ أَوْ تَدقيقٍ، فَجاءوا بِتَفاهاتٍ انْتَقَدَهُمْ عَلَيْها العُلَماءُ، كالّذي ذُكِرَ مِنْ نِسْبَةِ المُسَمَّطاتِ إلى امْرِىء القَيْسِ، وَرَفْضِ أَمْثالِ أَبي العَلاءِ[٢٩] وَالصَّغانيِّ[٣٠] لِهذِهِ النِّسْبَةِ.

وَلَمّا اسْتَوْفى العُلَماءُ الجَمْعَ وَضَمَّ الرِّواياتِ المُخْتَلِفَةِ إلى الدَّواوينِ، شَرَعوا يَنْظُرونَ فيما يُمْكِنُ أَنْ يُضيفوهُ إِلَيْها، حَتّى لا يَكونُ عَمَلُهُمْ تَكْراراً لِما أَتى بِهِ مَنْ سَبَقَهُمْ، فَظَهَرَتِ الشُّروحُ وَسِياقَةُ الأَخْبارِ. فَلَمّا تَمَّ لَهُمْ ذلِكَ كُلُّهُ نَظَروا في تَنْسيقِ ما بَيْنَ أَيْديهِمْ مِنْ مادَّةٍ، فَجَمَّعوها بِحَسَبِ المَوْضوعاتِ أَو بِحَسَبِ القَوافي، أَوْ خَلَطوا بَيْنَ هذَيْنِ، أَوْ انْتَهَجوا غَيْرَ ذلِكَ كُلِّهِ.

وَلَعَلَّ أَوَّلَ تَرْتيبٍ لِلدَّواوينِ كانَ- كما أَسْلَفْنا - بِحَسَبِ الزَّمَنِ الَّذي قِيلَ فيهِ الشِّعْرُ، ثُمَّ نَجِدُ أَنَّ العُلَماءَ قاموا بِتَرْتيبِها بِحَسَبِ أَهَمِّيَّةِ القَصائِدِ - في رَأْيِهِمْ- كَما نُلاحِظُ مِنْ جَمْعِ الأَصْمَعِيِّ لأَشْعارِ الشُّعراءِ السِّتَّةِ الجاهِلِيِّينَ وَلِرَجَزِ العَجّاجِ مَثَلاً، وَتَلاهُ في ذلِكَ مُحَمِدّ بنُ حَبيبٍ والسُّكَّرِيُّ وَغَيْرُهُمْ كَثيرٌ .. ثُمَ ظَهَرَ تَرْتيبُ الدَّواوينِ

---

(٢٩) "رسالة الغفران" تحقيق بنت الشاطئ- الطبعة الرابعة- دار المعارف بمصر، ص٣١٩.

(٣٠) قال في "التكملة" (سمط): "ولم أجد في دواوين شعر، قصيدة مسمّطة؛ على أن الأزهريّ هكذا أيضاً وقلّد فيها الليث". وأنكر في "العباب" (سمط) ذلك أيضاً بكلام نقله صاحب "التاج" عنه.

بِحَسَبِ المَوْضوعاتِ، وَرُبّما بَدَأَ ذلِكَ في القَرْنِ الثّالِثِ الهِجْرِيّ[٣١] أَمّا تَرْتيبُ الدَّواوينِ بِحَسَبِ القَوافي فَلَمْ يُعْرَفْ قَبْلَ القَرْنِ الرّابِعَ الهِجْرِيِّ، فَنَراهُ عِنْدَ الصُّوليِّ الَّذي نَسَّقَ دِيوانَ أَبي نُواسٍ بِحَسَبِ المواضيعِ ثُمَّ الحُروفِ، وَكَذلِكَ فَعَلَ بِديوانِ ابْنِ المعتَزِّ وإبراهيمَ بْنِ العَبّاسِ وَغَيْرِهِمْ. وَنُلاحِظُ أَنَّنا لَمْ نَعْرِفْ عَنْهُ عَمَلَ دَواوينَ لِشُعراءَ غَيْرِ عَبّاسيِّينَ، إِلّا ما رَوى ابنُ النَّديم في "الفَهْرَسْتِ"[٣٢] مِنْ أَنَّه صَنَعَ ديوانَ ابْنِ هَرْمَةَ "وَلَمْ يَأْتِ بِشَيءٍ"، وَابْنُ هَرْمَةَ مِنْ مُخَضْرِمي الدَّوْلَتَيْنِ.

وَرافَقَ تَرْتيبَ الدَّواوينِ تَوَسُّعٌ في شَرْحِها وَالعِنايَةِ بِها، ظَهَرَتْ فيهِ مَناهِجُ ثَلاثَةٌ، أَوَّلُها شَرْحُ المَعْنى ثُمَّ الاعْتِناءُ بالجانِبِ اللُّغَوِيِّ مِنَ الشَّرْحِ، وَثانيها الاهْتِمامُ بِذِكْرِ المُناسَبَةِ وَسِياقَةِ أَخْبارِ الشِّعْرِ، وَثالِثُها الاهْتِمامُ بِالإِعْرابِ، وهوَ مَنْهَجٌ مُتَأَخِّرٌ طَرَقَهُ العُلَماءُ الَّذينَ غَلَبَ عَلَيْهِمُ النَّحْوُ، وَإِنَّما جَعَلوا ذلِكَ ذَريعَةً إِلى أَنْ يُقَدِّموا لِلشِّعْرِ شَيْئاً جَديداً لَمْ يُسْبَقوا إِلَيْهِ، فَكانوا إِن صَنَعوا ديواناً عَلى أَتوِ غَيْرِهِمْ تَوَسَّعوا في الجَمْعِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطيعوا الإِنافَةَ عَلى مَنْ تَقَدَّمَهُمْ شَرَحوهُ وَذَكَروا أَخْبارَهُ، فَإِنْ وَجَدَوا أَنَّهُمْ سُبِقوا إِلى ذلِكَ لَجَأوا إِلى تبويبه أَوْ إِعْرابِهِ، هَمُّهُمْ في هذا كلّه أَنْ يتَّجَنَّبوا نَسْخَ عَمَلِ غَيْرِهِمْ، وَأَنْ يُضيفوا إِلى ما صَنَعَ المُتَقَدِّمونَ أَشْياءَ تُبَرِّرُ تَكْرارَ الجَهْدِ وَمُوالاةَ العَمَلِ، وتُبْعِدُ عَنْهُمْ ظِنَّةَ النَّقْلِ وَالقَفْوِ والاقتباسِ.

على أَنَّ ما يَلْفِتُ النَّظَرَ حَقّاً هُوَ خُلُوُّ هذِهِ الشُّروحِ مِنَ الآراءِ النَّقْدِيَّةِ الّتي لَمْ تَظْهَرْ فيها بِشَكْلٍ جَلِيٍّ إِلّا بِأَخَرَةٍ، فَمَعَ أَنّنا نَقَعُ عَلى أَخْبارٍ نَجِدُ فيها الأَصْمَعِيَّ[٣٣] مَثَلاً ناقِداً عالِماً بِالشِّعْرِ وَمَعانيه، مُمَيِّزاً بَيْنَ غَثِّهِ وَسَمينِهِ وَما اخْتَرَعَهُ الشُّعَراءُ وَما

(٣١) انظر مقالة الدكتور أحمد جاسم النجداوي: "دواوين الشعر العباسي في أصولها الأولى"- مجلة "المورد" المجلد ١٧، العدد الأول سنة ١٩٨٨، ص ٦٥.

(٣٢) ص ١٨١.

(٣٣) تنتشر آراء الأصمعيّ النقدية في المظانّ بشكل ملحوظ. وقد ذكر له المرزبانيّ- مثلاً- في "الموشّح" وجهات نظر نقديّة في نحو خمسين موضعاً. وغير ذلك كثير.

اتَّبَعوا فيهِ، وَنَقِفُ فيها عَلى تَقْويمٍ لِلشُّعراءِ الفُحولِ منْهُمْ وَغَيْرِ الفُحولِ، إلّا أَنَّنا لا نَجِدُ فيما صَنَعَهُ مِنَ الدَّواوينِ مِثْلَ هذِهِ اللّمَحاتِ النَّقْدِيّةِ. وَلَعَلَّ أَبا العَلاءِ المعرّيَّ كانَ مِنْ أَوائِلِ مَنْ وَقَفَ مَوْقِفَ النّاقِدِ في شُروحِهِ عَلى دَواوينِ الشُّعَراءِ، وبِخاصَّةٍ ما فَعَلَهُ في كِتابِهِ "عَبَث الوَليدِ". وَمَعَ أَنَّنا لا نَسْتَطيعُ أَنْ نَعُدَّ هذا الكِتابَ شَرْحاً لِديوانِ البُحْتُريِّ بِكامِلِهِ، إلّا أَنَّه كانَ تَعْليقاً عَلَيْهِ وَشَرْحاً لِما أَشْكَلَ مِنْ مَعانيهِ وَتَخْطِئَةً لِما أَخْطَأَ فيهِ الشّاعِرُ وانْتِصاراً لَهُ فيما رَأى المَعَرِّيُّ أَنَّ النُّقّادَ جاروا عَلَيْهِ فيهِ. وَنرى بَيْنَ صَفَحاتِهِ نَقْداً لُغَوِيّاً وَنَحْوِيّاً وَعَروضِيّاً، كما نَرى نَقْداً فَنِّيّاً وعَرْضاً عَميقاً لِتَأَثُّرِ البُحْتُرِيِّ أَبا تَمّامٍ، تَطَرَّقَ فيهِ إلى المعاني وَصِياغَةِ الأَلْفاظِ، وَإلى أُمورٍ تَتَعَلَّقُ بِالعَروضِ وَبِالقَوافي، مِمّا يُعَدُّ– بِحَقٍّ– نَقْداً فَنِّيّاً راقِياً لا نَكادُ نَرى لَهُ شَبيهاً فيما بَيْنَ أَيْدينا مِنْ شُروحٍ عَلى دَواوينِ الشُّعَراءِ القُدامى.

وَهكَذا نَجِدُ أَنَّ ما قَدَّمَهُ العُلَماءُ المُتَأَخِّرونَ إلى الدَّواوينِ الشِّعْرِيَّةِ– إضافَةً إلى ما صَنَعَ الأَوائِلُ – يَتَلَخَّصُ بِما يَلي:

أ– التَّوَسُّعُ في جَمْعِ الشِّعْرِ وَإيرادُ جَميعِ رِواياتِهِ المَعْروفَةِ.

ب– التَّزَيُّدُ في الشَّرْحِ وسياقَةُ الأَخْبارِ بِحَيْثُ أَصْبَحَ لِهذِهِ التَّعاليقِ قِيمَةٌ لُغَوِيَّةٌ وَإِخْبارِيَّةٌ عالِيَةٌ.

ج – تَرْتيبُ أَشْعارِ الدِّيوانِ بحَسَبِ المَعاني ثُمَّ بِحَسَب الحُروفِ.

د– إعْرابُ الشِّعْرِ وَالإِتْيانُ بِفوائِدَ نَحْوِيَّةٍ وَصَرْفِيَّةٍ.

هـ– نَقْدُ الشِّعْرِ وَبَيانُ السَّرِقاتِ وَالخَلَلِ فيهِ، وَدِراسَةُ صِياغَةِ أَلْفاظِهِ وَمُوسِيقاهُ.

صِناعَةُ الدَّواوينِ في عَصْرِنا الحاضِرِ:

رَأَيْنا فيما سَبَقَ كَيْفَ تَطَوَّرَتِ العِنايَةُ بِدَواوينِ الشُّعَراءِ ومَا بَذَلَهُ عُلَماؤُنا القُدامى مِنْ جَهْدٍ في جَمْعِ الشِّعْرِ وَتَدْوينِه وَشَرْحِهِ وَدِراسَتِهِ حَتّى وَصَلَ إِلَيْنا ما وَصَلَ مِنْهُ بِهذا الشَّكْلِ المُتْقَنِ مِنَ الحِفْظِ وَالرِّعايَةِ والاحْتِفالِ. وَلَنْ يَضيرَهُ ما نَراهُ مِنَ اخْتِلاطٍ في نِسْبَتِهِ أَو اخْتِلافٍ في رِوايَتِهِ، فَلَقَدْ كانَ لِذَلِكَ دَواعٍ وَمُسَبَّباتٌ لا مَجالَ لِذِكْرِها هُنا. وَلَئِنْ كانَ الشِّعْرُ العَرَبِيُّ قَدْ حَظِيَ بما لَمْ يَحْظَ بِهِ شِعْرٌ غَيْرُهُ مِنَ احْتِفالٍ وَاهْتِمامٍ وَعِنايَةٍ، فما ذلِكَ إِلّا لِمَدى أَهَمِّيَتِهِ في حَياةِ الإِنْسانِ العَرَبِّي وَتَأْثيرِهِ فيها. وَما سَمِعْنا أَنَّ أَبياتاً رَفَعَتْ قَوْماً وَوَضَعَتْ مِنْ آخرينَ، وَلا أَثارَتْ حَرْباً وَتَلافَتْ أُخْرى إِلّا عِنْدَ العَرَبِ. وَلَوْلا تَوالي الكَوارِثِ عَلى هذِهِ الأُمةِ لَكانَ بَيْنَ أَيْدينا الآنَ مِنْ دَواوينِ شُعرائِنا الغابِرينَ أَضْعافُ ما نَجِدُهُ في خَزائِنِ الكُتُبِ المُتَناثِرَةِ في أَصْقاعِ العالَمِ كُلِّهِ. عَلى أَنَّ الكَثيرَ مِنْ دَواوينِ شُعَرائِنا ضَاعَ فيما ضاعَ مِنْ تُراثِنا الأَدَبِيِّ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ شِعْرِهِمْ سِوى نُثارٍ نَقَعُ عَلَيْهِ في المَظانِّ، عَلَيْنا أَنْ نَعْتَنِيَ بِجَمْعِهِ وَخِدْمَتِهِ وَالاهْتِمامِ بِهِ، كَيْ لا تَضيعَ هذِهِ الثَّرْوةُ العَظيمَةُ الّتي خَلَّفَها لَنا أَسْلافُنا، وَلِكَيْ نُمَكِّنَ الباحِثينَ مِنْ دِراسَةِ هذا الشِّعْرِ وَالإِفادَةِ مِنْهُ.

وَلَنْ نَتَطَرَّقَ هُنا إِلى طُرُقِ نَشْرِ الدَّواوينِ المَجْموعَةِ التي أَبْقَتْها لَنا الأَيّامُ، فَقَدْ كُتِبَ الكَثيرُ في حَقْلِ تَحْقيقِ المخطوطاتِ وَنَشْرِها، وَلَنْ يَخْتَلِفَ كَثيراً تَحْقيقُ دِيوانٍ شِعْرِيٍّ عَنْ تَحْقيقِ أَثَرٍ أَدَبِيٍّ آخَرَ، سِوى ما يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ عَمَلاً مُكَمِّلاً لِلدِّيوانِ مِنْ جَمْعٍ لِما فاتَهُ مِنْ أَبياتٍ نَجِدُها في المَظانِّ، وَهذا أَمْرٌ لا يَخْتَصُّ بِالدَّواوينِ وَحْدِها، بَلْ إِنَّ بَعْضَ الباحِثينَ الجادِّينَ دَأَبوا- عِنْدَ تَحْقيقِهِم لِكِتابٍ ما – عَلى جَمْعِ ما يَقَعونَ عَلَيْهِ في المَظانِّ مِنْ فَقَراتٍ قَدْ نُصَّ عَلى أَنَّها مِنْ هذا الكِتابِ. عَلى أَنَّهُ يَجْدُرُ بمحقّق الدِّيوانِ الشِّعْرِيِّ أَنْ يَتَتَبَّعَ أَبْياتَهُ في بُطونِ الكُتُبِ فَيُشيرَ إِلى أَماكِنِ وُرودِها فيها، وَإِلى اخْتِلافِ الرِّواياتِ، وما إِلى ذلِكَ مِمَّا يُساعِدُ عَلى فَهْمِ الشِّعْرِ وَتَوْثيقِهِ وَدِراسَتِهِ. أَمّا لَمُّ شَتاتِ أَشْعارِ مَنْ ضاعَتْ دَواوينُهُمْ، فذلِكَ أَمْرٌ مُخْتَلِفٌ سَنَتَكَلّفُ أَنْ نَخْتَطَّ لَهُ مَنْهَجاً في بَحْثِنا هذا.

إنَّ أُولى خُطُواتِ صُنْعِ الدَّواوينِ هِيَ جَمْعُ الشِّعْرِ، وَهِيَ الخُطْوَةُ الأَساسُ وَعُمْدَةُ الصِّناعَةِ، وَتَحْتاجُ إلى جِدٍّ وَكَدٍّ وَدَأَبٍ وَتَقَصٍّ لِما في كُتُبِ التُّراثِ مِنْ أَشْعارٍ مُتَناثِرَةٍ.

وَلَنْ نُشيرَ إلى عِظَمِ الجَهْدِ الذَّي يَتَطَلَّبُهُ هذا العَمَلُ، فَهُوَ أَمْرٌ مَعْروفٌ لِكُلِّ مَنِ اطَّلَعَ عَلى ضَخامَةِ حَجْمِ تُراثِنا المَطْبوع دُونَ فَهْرَسَةٍ أَوْ مَعَ فَهارِسَ عَقيمَةٍ مُخِلَّةٍ لا تُسْمِنُ ولاتُغْني مِنْ جَوعٍ. على أَنَّ هذا الجَهْدَ يُمْكِنُ قَسْمُهُ عَلى مَجْموعَةٍ مِنَ الباحِثينَ أَوِ الطَّلَبَةِ يَعْمَلونَ تَحْتَ إِشْرافِ المُحَقِّقِ الَّذي يَضْطَلِعُ بِصُنْعِ الدِّيوانِ، فَيُؤَدي ذلِكَ إلى اخْتِصارِ الوَقْتِ وَمُساعَدَةِ المُحَقِّقِ عَلى صَرْفِ جَهْدِهِ إلى العِنايَةِ بِالدِّيوانِ، إلى ما هذا الأمْرِ مِنْ دُرْبَةٍ لِلطَّلَبَةِ عَلى البَحْثِ وَالتَّنْقيب وَتَعَرُّفِ المظانِّ وَالرُّجوع إِلَيْها. فَإذا ما تَمَّ جَمْعُ الأَبياتِ المُتَناثِرَةِ، فَلِلْمُحَقِّقِ أَنْ يَنْتَهِجَ إِحْدى طريقَيْنِ يُمْكِنَ تَرْتِيْب الدِّيوانِ وَفْقَهُما: أُولاهُما يَجْري فيها جَمْعُ مُتَفَرِّقِ الشِّعْرِ دُونَما مُحاوَلَةٍ لِصِياغَةِ قَصائِدِ الدَّيوانِ، وَيَكونُ الهَدَفُ مَنْ ذلِكَ تَقْديمِ الشِّعْرِ إلى الباحِثينَ كما وَرَدَ في كُتُبِ التُّراثِ دونَ أَنْ يَكْتَسِيَ صِناعَةً تُحَمِّلُهُ شَيْئاً مِنْ أَفْكارِ المُحَقِّقِ وَآرائِهِ، مِمّا قَدْ يسوقُ الباحِثينَ إلى تَحَذِّي وُجْهَةِ نَظَرِهِ أَصابَ فيها أَوْ أَخْطأَ. وَعَلى المُحَقِّقِ أَنْ يُرَتِّبَ أَبْياتَ الشِّعْرِ في الدِّيوانِ بحَسَبِ القَوافي وَالبُحورِ، مُراعِياً ضَمَّ الأَبيات المُتَّحِدَةِ في الوَزْنِ وَالقافِيَةِ ضِمْنَ مَجْموعَةٍ وَاحِدةٍ تُشَكِّلُ أَجْزاءً مُتَفَرِّقَةً لِما يُظَنُّ أَنَّهُ قصيدَةٌ واحِدَةٌ، إلّا إذا ثَبَتَ اخْتِلافُ القَصائِدِ مَعَ اتِّحادِ بُحورِها وَقوافِيها، فَيَتمُّ عِنْدَ سَرْدِهِ الأَبياتَ أَنْ يُراعِيَ تَرْتيبَ مَصادِرِها التّاريخيَّ، فَيُورِدَ الأَبْياتَ الّتي جَاءَتْ في المَصْدَرِ القَديمِ قَبْلَ الّتي جاءَتْ في المَصْدَرِ المُتَأَخِّرِ. عَلى أَنَّ لَهُ الخِيَار في انْتِخابِ نَصِّ رِوايَةِ المِصْدَرِ القَديمِ لِبَيْتٍ ما، أَوِ اخْتِيارِ نَصِّ الرِّوايَةِ الّتي يَراها أَصَحِ مِنْ غَيْرِها وَأَفْضَلَ وَأَوْفى، مَعَ ضَرورَةِ التَّنْبيهِ عَلى مَصْدَرِ الرِّوايَةِ المُخْتَارَةِ وَذَكْرِ الرِّوايات المُخالِفَةِ في الحَواشي، وذَلِكَ في الحالَتَيْنِ كِلْتَيْهِما. وَيَحْسُنُ بِهِ أَنْ يَشْرَحَ مُشْكِلَ أَبْياتِ الدِّيوانِ وَمُفْرَداتِها الصَّعْبَةَ في الحَواشي أَيْضاً. وَعَلَيْهِ أَنْ يُفْرِدَ

ما نُسِبَ إِلَيْهِ وَإِلى غَيْرِهِ مِنَ الشُّعَراءِ، وَما نُسِبَ إِلَيْهِ وَلَمْ يَصِحَّ أَنَهُ لَهُ، في جُزْءٍ مُنْفَصِلٍ عَنْ بَقِيَّةِ شِعْرِ الشّاعِرِ. وَرُبَّما ساغَ عَدَمُ الفَصْلِ إذا كانَ المَجْموعُ صَغيراً، وَلكِنْ يَجِبُ التَّنْبيهُ – بِوضُوحٍ وَجَلاءٍ عَلى اخْتِلافِ النِّسْبَةِ أَوْ ضَعْفِها.

وَالطَّريقُ الثّانِيَةُ يُعْتَمَدُ فيها جَمْعُ الشِّعْرِ مَعَ مُحاوَلَةِ صِياغَةِ قَصائِدِ الدِّيوانِ، بُغْيَةَ تَقْديمِ ما بَقِيَ مِنْ كُلِّ قَصيدَةٍ عَلى الشَّكْلِ الَّذي يُظَنُّ أَنَها كانَتْ عَلَيْهِ أَصْلاً، أَوْ عَلى أَقْرَبِ ما يَكونُ مِنْ ذلِكَ. وَيَتَهَيَّأُ هذا لِلجامِعِ بِمَعْرِفَةِ طَرائِقِ صِياغَةِ القَصائِدِ في عَصْرِ الشّاعِرِ، وَتَفَهُّمِ أُسْلوبِ الشّاعِرِ نَفْسِهِ، وَإِدْراكِ مَعْنى القَصيدَةِ وَمَرْماها وَمَوْضوعِها وَمُناسَبَتِها، وَما إلى ذلِكَ. وَعَلى الجامِعِ المُحَقِّقِ أَنْ يَتَّخِذَ أَطْوَلَ رِواياتِ القَصيدَةِ أَصْلاً لَها، إلّا إذا ظَهَرَ لَهُ أَنَّ هُنالِكَ خَلَلاً في تَرْتيبِ أَبْياتِها عَلى هذِهِ الرِّوايَةِ، أَوْ فَضَّلَ غَيْرَها عَلَيْها، ثُمَّ يَقومُ بِضَمِّ الأَبياتِ المُتَفَرِّقَةِ الأُخْرى إِلى القَصيدَةِ واضِعاً إِيّاها في أَماكِنِها مَتى وَضَحَ لَهُ ذلِكَ مِنْ سِياقِ الكَلامِ، وَيَتْرُكُ ما لَمْ يَتَبَيَّنْ مَواقِعَها إِلى آخِرِ القَصيدَةِ لَحْقاً لَها. وَعَلَيْهِ في هذا كلِّه أَنْ يُراعِيَ الأُسُسَ الّتي شَرَحْناها في الطَّريقِ الأُولى آنفاً. وَيَجْدُرُ بِهِ أَنْ يُصَدِّرَ القَصائِدَ المُقَطَّعات بِمُقَدِّماتٍ تُشيرُ إِلى المُناسَبَةِ الّتي قِيلَتْ فيها، أَوْ يَضَع هذِهِ المُقَدِّماتِ في الحَواشي.

وَلا يَجوزُ إِعادَةُ جَمْعِ شِعْرٍ سَبَقَ نَشْرُهُ، إلّا إذا كانَ في عَمَلِ المُتَقَدِّمِ تَقْصيرٌ بَيِّنٌ في الجَمْعِ، إِمّا في حَجْمِ الشِّعْرِ المَجْموعِ أَوْ في ضَبْطِهِ وَتَوْثيقِهِ، فَإِنَّ وُقوعَ باحِثٍ عَلى أَبْياتٍ مُتَفَرِّقَةٍ أَخَلَّ بِها ديوانٌ ما لا يَصِحُّ أَنْ يُتَّخَذَ ذَريعَةً إِلى إِعادَةِ نِشْرِهِ ما لَمْ تَبْلُغْ هذِهِ الأَبياتُ مِقْداراً يُبَرِّرُ ذلِكَ، وَيَعْتَمِدُ هذا في الأَحْوالِ كلِّها عَلى حَجْمِ الدِّيوانِ. وَلَعَلَّ الوُقوفَ عَلى فَوائِتَ تَتَجاوَزُ خُمْسَ الشِّعْرِ المَجْموعِ أَوْ تُقارِبُ ذلِكَ يُسَوِّغُ إِعادَةَ النَّشْرِ، فَإِنْ قَلَّتْ عَنْ ذلِكَ كَثيراً، يُفَضَّلُ نَشْرُ المُسْتَدْرَكاتِ عَلى

حِدَةٍ. وَإذا اتُّبِعَتِ الطَّريقُ الأُولى في الجَمْعِ، جَازَ لِلْباحِثينَ إعادَتُهُ سالِكينَ الطَّريقَ الثّانِيَةَ، لِما يَتَطَلَّبُ ذلِكَ مِنْ جَهْدٍ مُثْمِرٍ يُؤَدِّي إلى اسْتِكْمالِ العِنايَةِ وَزِيادَةِ الفائِدَةِ.

هذا ما يَتَعَلَّقُ بِأَمْرِ جَمْعِ الشِّعْرِ، وَهُوَ المَسْلَكُ السَّهْلُ وَالمَقْصَدُ القَريبُ، عَلى ما يَقْتَضيهِ مِنْ جَهْدٍ وَكَدٍّ وَدَأَبٍ وَنَصَبٍ. أَمّا "صُنْعُ" الدِّيوانِ فَهُوَ المُرْتَقَى الكَؤودُ وَالطَّريقُ الْوَعْثُ، وَذلِكَ لِمَا يَحْتاجُ مِنْ آلَةٍ قَد لا تَتِمُّ لَدى الكَثيرِ مِنَ الباحِثينَ، أَقَلُّ عَناصِرِها الدُّرْبَةُ وَالمَلَكَةُ وَمَعْرِفَةُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَأَنْماطِ الكَلامِ وَلَهَجاتِ القَبائِلِ، وَالإلْمامُ بِالتّاريخِ وَأَيّامِ العَرَبِ وَأَخْبارِهِمْ وَمَنازِلِهِمْ وَعاداتِهِمْ، إضافَةً إلى اطِّلاعٍ واسِعٍ عَلى المَدارِسِ الشِّعْرِيَةِ وَخَصائِصِ الشِّعْرِ الفَنِّيَّةِ في كُلِّ عَصْرٍ مِنْ عُصورِ الحَضارَةِ العَرَبِيّةِ، وَما إلى ذلِكَ مِمّا يُساعِدُ عَلى فَهْمِ الشِّعْرِ وَمَيْزِه. وَقَدِ اتَّبَعَ عُلَماؤُنا الأَوّلونَ أُسُساً وَقَواعِدَ في عَمَلِ الدَّواوينِ- ذَكَرْنا جانِباً مِنْها آنِفاً- كانَتْ مناسِبَةً لِلأَغْراضِ الّتي سَعَوْا إِلَيْها في عَمَلِهِمْ. وَهيَ وَإِنْ صَلُحَتْ لأَن تَكونَ مُؤشِّراً لَنا وَدَليلاً عِنْدَ صُنْعِ الدَّواوينِ، إلّا أَنَّها لا تفي بِكُلِّ ما يَتَوَخّاهُ فيها المُتَخَصِّصونَ هذِهِ الأَيّامَ، فإنَّ لِكُلِّ عَصْرٍ حاجاتِهِ وَأَوْلَوِيّاتِهِ، وَعَلَيْنا أَنْ نَضَعَ الأُسُسَ وَالقَواعِدَ الّتي تَصِلُ بالدَّواوينِ إلى ما يُلَبّي حاجاتِ باحِثينا وَيُحَقِّقُ أَهْدافَهُمْ وَيَخْدِمُ أَوْلَوِيّاتِهِمْ، إِذْ إِنَّ هذِهِ المَقالَةَ تَتَناوَلُ الصَّنْعَةَ الّتي تَتَحَرّى إِفادَةَ الخاصِّةِ قَبْلَ العامَّةِ، وَالمُتَخَصِّصينَ قَبْلَ الشُّداةِ.

إذا حاوَلْنا أَنْ نَتَقَصّى أَهَمَّ ما يَأْمُلُ الباحِثُ اسْتِخْلاصَهُ مِنَ الدَّواوينِ الشِّعْرِيَّةِ عِنْدَ دِراسَتِها، وَاتَّخَذْنا مِنْ ذلِكَ مَرْجِعاً لَنا وَمُعْتَمِداً في تَصْنيفِ الدَّواوينِ، أَمْكَنَنَا أَنْ نَقْسِمَها عَلى خَمْسَةِ أَصْنافٍ بِحَسَبِ قِيَمةِ ما يُسْتَطاعُ اسْتِخْراجُهُ مِنْها مِنْ مَعْلوماتٍ وَفَوائِدَ:

١- الدَّواوينُ ذاتُ الأَهَمِّيَّةِ الفَنِّيَّةِ، كَديوانِ طفَيْلٍ الغَنَوِيِّ مَثَلاً.

٢- الدّواوينُ ذاتُ الأَهَمِّيَّةِ اللُّغَوِيَّةِ، كَديوانِ العَجّاجِ.

٣- الدَّواوينُ ذاتُ الأَهَمِّيَّةِ التّاريخيَّةِ، كَدِيوانِ كَعْبِ بْنِ مالِكٍ.

٤- الدَّواوينُ ذاتُ الأَهَمِّيَّةِ الاجْتِماعِيَّةِ، كَدِيوانِ عُرْوَةِ بنِ الوَرْدِ.

٥- الدَّواوينُ ذَاتُ الأَهَمِّيَّةِ الفِكْرِيَّةِ، كَلُزومِيّاتِ أَبي العَلاءِ.

وَلا بُدَّ مِنَ الإِشارَةِ إِلى أَنَّ هُناكَ فَوائدَ أُخْرى كَثيرَةً يُمْكِنَ الحُصولُ عَلَيْها مِنَ الأَشْعارِ، لكِنَّها لا تُشَكِّلُ بِحَدِّ ذاتِها أَساساً لِبِناءِ صِنْفٍ مُسْتَقِلٍّ خاصٍّ مِنَ الدَّواوينِ حَوْلَها، مِثْلَ المَعْلوماتِ الّتي تَتَعَلَّقُ بِالمواقِعِ وَالمِياهِ وَالبُلْدانِ وِالنُّجومِ وَالأنواءِ وَأسماءِ الخَيْلِ وَالْأَصْنامِ وَالحِرَفِ وَالفُنونِ وَالعَقائِدِ والخُرافاتِ وَالقصَصَ، إِلى غَيْرِ ذلِكَ مِمّا يَسْتَطيعُ الباحِثُ اسْتِخْلاصَهُ مِنَ الشِّعْرِ. وَمِنَ البَدَهِيِّ أَنَّ الدَّواوينَ لا تَكادُ تَخْلُو مِنْ مُعْظَمِ هذا الّذي ذَكَرْنا، بَلْ إِنَّنا قَدْ نَحْتَارُ في اخْتِيارِ الصِّنْفِ الّذي يُمْكِنُ أَنْ نُدْرِجَ كَثيراً مِنْها ضِمْنَهُ لاحْتِوائِها عَلى قِيَمٍ هامَّةٍ مُتَعدِّدَةٍ. فَديوانُ زُهَيْر- مَثَلاً- لَهُ أَهَمِّيَّتُهُ الفَنِّيَّةُ بِصِفَتِهِ نَموذَجاً لِمَدْرَسَةِ الصَّنْعَةِ في الجاهِلِيَّةِ، كَما أَنَّ لَهُ أَهَمِيَّتَهُ اللُّغَوِيَّةَ الّتي يَكْفي لإِيضاحِها الإِيماءُ إِلى أَنَّ مُعْجَمُ "لِسانِ العَرَبِ" استقى مِنْهُ شَواهِدَ في أَكْثَرَ مِنْ ثَلاثِمائِة مَوْضِعٍ. واستَشْهَدَ مُعْجَمَ "أساسِ البَلاغَةِ" بِأَبْياتٍ مِنْهُ في نَحْوِ مائَةِ مَوْضِعٍ.أَمَّا أَهَمِيَّتُهُ التّاريخيَّةُ فَيَكْفي لِكَشْفِها أَنْ نَتَدَبَّرَ ما فيهِ مِنْ قَصائِدَ تَناوَلَتْ حادِثَةَ الصُّلْحِ بَيْنَ عَبْسٍ وَذُبْيانَ وَما سَبقَهَا وَما تَلاها. وَلا شَكَّ أَنَّنا لا نَسْتَطيعُ أَنْ نُغْفِلَ أَيْضاً أَهَمِّيَّتِهُ في تَبْيانِ النّواحي الاجْتِماعِيَّةِ وَالفِكْرِيَّةِ، فَإِنَّ شِعْرَ المَديحِ - بِشْكلٍ عامٍّ- يُعْطينا فِكْرَةً واضِحَةً عَنِ القِيَمِ الاجْتِماعِيَّةِ. عَلى أَنَّهُ لا مَناصَ مِنْ هذا التَّداخُلِ ولا ضَيْرِ فيهِ، فَالباحِثُ يَسْتطيعُ أَنْ يَتَناوَلَ الدِّيوانَ مِنَ الزَّاوِيَةِ الّتي يَتَوَسَّمُ مُناسَبَتَها لِغَرَضِهِ مِنْ إِظْهارِهِ أَوِ الّتي يَتَقَصَّدُ أَنْ يُبْرِزَ أَهَمِّيَّتَها. وَمِنْ ثَمَّ يُمْكِنُ أَنْ يُنْشَرَ للدِّيوانِ الواحِدِ طَبَعاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ يَنْتَهِجُ صانِعوها مَناهِجَ مُخْتَلِفَةً في عَمَلِهِمْ

وَتَوَجُّهِهِمْ. وَقَدْ فَعَلَ عُلَماؤُنا الأَقْدَمونَ ذلِكَ- كَما بَيَّنّا سابِقاً- فَكانَ عَمَلُهُمْ مُبَرِّراً، واخْتِلافُهُمْ مُفيداً، وَتَبايُنُ طَرائِقِهِمْ في صِناعَةِ الدَّواوينِ مُجَدَّداً لَها وَحافِظاً لِثَرْوَةٍ عَظيمَةٍ مِنَ المَعرِفَةِ ما كانَتْ لِتَصِلَ إِلَيْنا لَولا هذا الّذي فَعَلوهُ عِنْدَ تكْرارِ صِناعَتِهِمْ لَها.

وَلا شَكَّ أَنَّ لِكُلِّ واحِدٍ مِنْ هذِهِ الأَصْنافِ مَيِّزاتِهِ المُحَدَّدَةَ الّتي يَجِبُ إِبْرازُها عِنْدَ صِناعَةِ الدِّيوانِ بِحَيْثُ تَتَيَسَّرُ الإِفادَةُ مِنَ الجَوانِبِ ذاتِ الأَهَمِّيَّةِ الخاصَّةِ فيه. وسَنُحاوِلُ فيما يَلي تَلْخيصَ ما يُمْكِنُ أَنْ يُتَّخَذَ سَبَباً إِلى ما يُتَوَخّى للدِّيوانِ مِنْ تَوْطِئَةٍ لِجادَّةِ الباحِثينَ وِتَقريبٍ لِمقاصِدهِمْ، آمِلينَ أَنّ نَتَوَصَّل فيما نَعْرِضُ إِلى مَناهِجَ تَقودُ إِلى خِدْمةٍ للدَّواوينِ تَفي بِحَقِّها وَحَقِّ الدّارِسينَ وَالشُّداةِ عَلى صانِعِها.

إِنَّ عَمَلَ المُحَقِّقِ في الدِّيوانِ- بَعْدَ جَمْعِ أَشْعارِهِ وَصياغَةِ قَصائِدِهِ بِاتِّباعِ ما سَبَقَ أَنْ فَصَّلْنا عِنْدَ كلامِنا عَنِ الجَمْعِ وَالصِّياغَةِ- يَتَلَخَّصُ في أُمورٍ ثَلاثَةٍ هِيَ تَرْتيبُ الدِّيوانِ والتَّعْليقُ عَلَيْهِ وَوَضْعُ الفَهارِسِ لَهُ. وَمِنَ المُفْتَرَضِ أَنْ تَخْتَلِفَ أَساليبُ مُعالَجَةِ هذِهِ الأُمورِ الثّلاثَةِ بِاخْتِلافِ النّواحي الّتي يُرْغَبُ في إِبْرازِها وَالعِنايَةِ بِها في الدِّيوانِ. وَلَمّا كانَ التَّصْنيفُ الذي ذَكَرْناهُ قَدْ بُنِيَ أَساساً عَلى هذِهِ النّواحي الجَديرَةِ بالعِنايَةِ وَالإِظْهارِ، حَقَّ لَنا أَنْ نَعْتَمِدَهُ في وَضْعِ أُسُسِ ما نَطْلُبُهُ مِنَ المُحَقِّقينَ عِنْدَ صِناعَتِهِمُ الدَّواوينَ الشِّعْرِيَّةَ، بِحَيْثُ تُوائِمُ الأَغْراضَ المُبْتَغاةَ مِنْها عِنْدَ دِراسَتِها وَمُحاوَلَةِ الإِفادَةِ مِنْها.

وَقَدْ هَيَّأَ لَنا عُلَماؤُنا الأَقْدَمونَ أَرْبَعَةَ أَساليبَ لِتَرْتيبِ الدَّواوينِ، إِذا تَحَذَّيْناها وَطَوَّرْناها لِنَتلافى ما يُواجِهُنا مِنْ مُشْكِلاتٍ بِسَبَبِ جَمْعِ الشِّعْرِ مِنَ المَظانِّ، خَلُصَ لَنا أَساليبُ صالِحَةٌ يُمْكِنُنا اتِّباعُها في صُنْعِ الدّواوينِ: أَوَّلُها ما يُتَّبَعُ فيهِ التَّسَلْسُلُ الزَّمَنِيُّ، وَتُرَتَّبُ فيهِ القَصائِدُ الَّتي يُمْكِنُ تَحْديدُ التّاريخِ الَّذي قِيلَتْ فيهِ ابْتِداءً بالأَقْدَمِ فالأَحْدَثِ، وَيُتْرَكُ ما لَمْ يُعْرَفْ تاريخُ نَظْمِهِ إِلى آخِرِ الدِّيوانِ أَوْ يُوضَعُ في الأَماكِنِ

الّتي يُرَجِّحُ المُحَقِّقِ أَنَّها تُوافِقُها زَمَنِيّاً. وَثانيها بِحَسَبِ أَهَمِّيَّةِ الْقَصائِدِ في نَظَرِ المُحَقِّقِ، يُدْرِجُ فيهِ صانِعُ الدِّيوانِ القَصائِدَ وَفْقَ ما يَرى أَنَّهُ أَكْثَرُ أَهَمِّيَّةً مِنَ النّاحِيَةِ الفَنِّيَّةِ أَوِ التّارِيخِيَّةِ أو الاجْتِماعيَّةِ أَوِ الفِكْرِيَّةِ، مُراعِياً الصّبْغَةَ العامَّةَ الّتي يَرْغَبُ في إِظْهارِها لِلدّيوانِ. وَثالِثُها بِحَسَبِ القَوافي، وَيَتَّبِعُ المُحَقِّقُ في جَمْعِهِ القَصائِدَ التَّرْتيبَ الأَلِفْبائِيَّ لِلْقَوافي، سالِكاً في ذلِكَ مَنْهَجاً مُعَيَّناً عَلى حَرَكَةَ القافِيَةِ وَبَحْرِ القَصيدَةِ وَنَوْعِ القافِيَةِ– مِنْ مُتَكاوِسٍ وَمُتراكِبٍ وَمُتَدارِكٍ وَمُتَواتِرٍ وَمُتَرادِفٍ – ثُمَّ التَّأْسيسِ وَالرَّدْفِ، عَلى أَنْ يُبَيِّنَ مَنْهَجَهُ في مُقَدِّمَةِ الدِّيوانِ. وَرابِعُها بِحَسَبِ المَوْضوعاتِ الفَنِّيَّةِ، كَالمَدْحِ وَالهِجاءِ وَالغَزَلِ وَالفَخْرِ وَالوَصْفِ وَالحِكَمِ وَالزُّهْدِ وَالمُجونِ ... إلخ .. يَقومُ فيهِ صانِعُ الدِّيوانِ بِجَمْعِ القَصائِدِ الّتي تَنْدَرِجُ تَحْتَ كُلِّ مَوْضوعٍ فَنِّيٍّ مُرَتِّباً إِيّاها بِحَسَبِ القوافي أَوْ أَهَمِّيَّةِ القَصائِدِ مُتَّبِعاً في ذلِكَ الأُسُسَ الّتي ذَكَرْناها آنِفاً. وَهذِهِ– كما رأَيْنا أَساليبُ عامَّةٌ اخْتَطَّتْ مَسالِكَ واضِحَةً مُوَطَّأَةً، سَنَقْتَصِرُ عَلَيْها في هذا البَحْثِ لِمَا تَتَّصِفُ بِهِ مِنْ سَعَةٍ وَشُمولٍ وَاستيعابٍ تُيَسِّرُ وُرودَها عِنْدَ صِناعَةِ الدَّواوينِ الشِّعْرِيَةِ كافَّةً. عَلى أَنَّ هُناكَ مِنْ الدَّواوينِ ما يوحي إِلى المُحَقِّقِ بِاتِّباعِ نِظامِ تَرْتيبٍ خاصٍّ بِهِ يَخْدِمُ ما يَرومُ المُحَقِّقُ كَشْفَهُ وَتَأْكِيدَهُ وَإِبْرازَهُ، فَقَدْ يَتَّجِهُ صانِعُ ديوانِ جَريرٍ مَثَلاً إِلى قَسْمِ الدِّيوانِ عَلى أَبْوابٍ يَشْمَلُ كُلٌّ مِنْها أَهاجِيَهُ لِواحِدٍ مِنْ الشعراءِ. كَالفَرَزْدَقِ وَالأَخْطَلِ وَعُمَرَ بْنِ لَجَأٍ والبَعيثِ والرَّاعي وَعَدِيِّ بنِ الرِّقاعِ .. وَقَدْ يَتَكَلَّفُ صانِعُ ديوانِ عُمَرَ بِنْ أَبي رَبيعَةَ أَنْ يَجْمَعَ قَصائِدَهُ وَفْقَ النِّساءِ اللّواتي شَبَّبَ بِهِنَّ، أَمّا ديوانِ نُصَيْبٍ فَقَدْ يُرَتَّبُ بِحَسَبِ المَمْدوحينَ، وَما إِلى ذلِكَ مِنَ الأَساليبِ الّتي قَدْ تُلائِمُ شِعْرَ شاعِرٍ دونَ آخَرَ. ولا ضَيْرَ في أَنْ يَتَّبِعَ المُحَقِّقُ التَّرْتيبَ الَّذي يَرْتَئيهِ شَريطَةَ أَنْ يَجْعَلَ ذلِكَ وُصْلَةً إِلى مُتَحَرّاهُ وَمَجازاً إِلى مُتَوَجَّهِهِ وَوسيلَةً إِلى بَغْيَتِهُ، فَإِنَّ القَصْدَ أَنْ يَخْرُجَ الدّيوانُ على الصُّورَةِ التي يَراها المُحَقِّقُ صالِحَةً لإِيضاحِ الجَوانِبِ الّتي يَرْغَبُ في إِبْرازِها وَالتَّأْكيدِ عَلَيْها وَتَقْريبِها إِلى مُتَناوِلِ الدّارِسينَ.

فَإذا راعَيْنا ذلِكَ كلَّهُ خَلُصْنا إلى أَنَّ صانِعَ الدِّيوانِ ذي القيمَةِ الفَنِّيَّةِ قَمِينٌ بَأَنْ يُرَتِّبَهُ بِحَسَبِ المواضيعِ إِنْ تَعَدَّدَتْ فيهِ، أَوْ بِحَسَبِ أَهَمِّيَّةِ القَصائِدِ في نَظَرِ المُحَقِّقِ إِنْ كانَ ذلِكَ يُوَضِّحُ الاتِّجاهاتِ الفَنِّيَّةَ في الأَشْعارِ، أَوْ بِحَسَبِ التَّسَلْسُلِ الزَّمَنِيِّ لِلشِّعْرِ إِنْ كانَ ذلِكَ يُفيدُ في إِظْهارِ تَطَوُّرِ الأُسْلوبِ الفَنِّيِّ لَدى الشّاعِرِ. أَمّا إِذا امتازَ الدِّيوانُ بِأَهَمِّيَّتِهِ اللُّغَوِيَّةِ، فَلَعَلَّ مِنَ المُناسِبِ تَرْتِيبَهُ بِحَسَبِ القَوافي، إِلّا إِذا رَغِبَ صانِعُهُ في إِبْرازِ نَواحيَ أُخْرى في الدِّيوانِ زِيادَةً عَلى النّاحِيَةِ اللُّغَوِيَّةِ فيهِ، فلا جُناحَ عَلَيْهِ حينَئِذٍ في أَنْ يُبَوِّبَ الأَشْعارَ عَلى النَّسَقِ الّذي يَراهُ مُوافِقاً لِغَرَضِهِ، إِذْ إِنَّ تَرْتيبَ الأَشْعارِ لا يُؤَثِّرُ كَثيراً في الإِفادَةِ مِنَ النَّواحي اللُّغَوِيَّةِ فيهِ طالَما زُوِّدَ الدِّيوانُ بِالفَهارِسِ اللُّغَوِيَّةِ الكافِيَةِ. وَيَكادُ يَقْتَصِرُ خِيارُ صانِعِ الدِّيوانِ ذي المَنْحى التاريخيِّ عَلى اتِّباعِ التَّسَلْسُلِ الزَّمَنِيِّ في سَرْدِ قَصائِدِ الشّاعِرِ، فَإِنَّ ذلِكَ هُوَ خَيْرُ ما يُيَسِّرُ اسْتِفادَةَ الباحِثينَ مِنْ جَوانِبِهِ التّاريخِيَّةِ. عَلى أَنَّ لِصانِعِ مِثْلِ هذا الدِّيوانِ أَنْ يَلْجَأَ إِلى جَمْعِ الأَشْعارِ بِحَسَبِ المواضيعِ أَوِ المُناسَباتِ السِّياسِيَّةِ الّتي قِيلَتْ فيها، شَريطَةَ أَنْ تُرَتَّبَ قَصائِدُ كُلِّ بابٍ بِحَسَبِ تَسَلْسُلِها الزَّمَنِيِّ أَيْضاً. وَلا شَكَّ أَنَّ تَرْتيبَ الدِّواوينِ ذَاتِ القيمَةِ الاجْتِماعِيَّةِ بِحَسَبِ المواضيعِ هُوَ خَيْرُ ما يُمْكِنُ لِلْمُحَقِّقِ اتِّباعُهُ، شَأْنُها شَأْنُ تِلْكَ الّتي تَمْتازُ بِقيمَتِها الفِكْرِيَّةِ. وَيَجوزُ لِلصّانِعِ أَنْ يُرَتِّبَ قَصائِدِ هذَيْنَ الصِّنْفَينِ وَفْقَ أَهَمِّيَّةِ القَصائِدِ في نَظَرِهِ، فَقَدْ يَرى في ذلِكَ بَلاغاً إِلى ما اسْتَشْرَفَ لَهُ مِنْ كَشْفِ النَّواحي المُهِمَّةِ في الدِّيوانِ وَإِسْعافِ الباحِثينَ بِحاجَتِهِم مِنْهُ عَلى الصُّورَةِ الفُضْلى.

ثُمَّ نَنْتَقِلُ إِلى التَّعْليقِ عَلى الأَشْعارِ – وَهُوَ الأَمْرُ الَّذي يَتَطَلَّبُ مِنَ المُحَقِّقِ أَنْ يَبْذُلَ فيهِ خالِصَ جُهْدِهِ وَيَسْتَفْرِغَ جُلَّ وُسْعِه، وَلا يُقْبَلَ مِنْهُ عَفْوُه وَمَيْسورُهُ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَصْرِفَ فيهِ كُلَّ عِنايَتِهِ دونَ أَلْوٍ أَوْ وَنى – فَنُبَيِّنُ ما عَلى المُحَقِّق أَنْ يَجْلُوَهُ بِتعاليقِهِ، وَما يَلْزَمُهُ مِنْ آلَةٍ لِكَيْ يَقومَ بِهذا العَمَلِ.

عَلى صَانِعِ الدِّيوانِ أَنْ يَتَعَرَّفَ أَسْلوبَ الشّاعِرِ وَمَيِّزاتِهِ وَصِفاتِهِ، فَيَحْصُر لُغَتَهُ وَالمُفْرَداتِ الَّتي تَتَرَدَّدُ في شِعْرِهِ، وَيَدْرُسَ النَّمَطَ الَّذي يَنْسِجُ وَفْقَهُ قَصائِدَهُ، وَيَسْتَوعِبَ طَرائِقَ نَظْمِهِ وَما يَلْجَأُ إِلَيْهِ مِنْ أُمورِ المَعاني وَالبَيانِ وَالبَديعِ، وَيَعْرِفَ مَعايِبَ شِعْرِهِ وَمَحاسِنَهُ، وَما يُقَصِّرُ فيهِ وَما يُجيدُ، كما عَلَيْهِ أَنْ يُحيطَ بِأَهْواءِ الشاعِرِ وَميولِهِ، وَعَقيدَتِهِ الدِّينِيَّةِ وَالسِّياسِيَّةِ، وَبِقبيلَتِهِ وَدِيارِها وَالمياهِ الّتي نَزَلَتْها، وَبِالفَتْرَةِ الّتي عاشَ فيها الشّاعِرُ وَما جَرى فيها مِنْ أَحْداثٍ وَأَيّامٍ، وَبِالمُناسَباتِ الّتي قالَ فيها شِعْرَهُ، وَبِالأَعْلامِ الَّذينَ ذَكَرَهُمْ فيهِ، وَما إِلى ذلِكَ مِن الأُمورِ الّتي تُسْهِمُ في مَعْرِفَةِ الشّاعِرِ وَبِيئَتِهِ وَشَعْرِهِ.

فَإِذا تَمَّ لَهُ ذلِكَ وَتَحوَّلَ إِلى العَمَلِ في الدِّيوانِ، فَلَهُ أَنْ يَفْتَتِحَهُ بِمُقَدِّمَةٍ تَذْكُرُ شَيْئاً عَنْ نَسَبِهِ وَسيرَتِهِ وَبِيئَتِهِ، مُراعِياً إِبْرازَ الحَوادِثِ وَالْأُمورِ الّتي يَرى أَنَّها قَدْ تُلْقي ضَوْءاً عَلى نَواحٍ مِنْ شِعْرِهِ، ثُمَّ يَشْرَعَ في سَرْدِ القَصائِدِ وَالتَّعْليقِ عَلَيْها بِما يُوافِقُ ما يَرْتَئيهِ مِنْ تَصْنيفٍ لِلدِّيوانِ فَيَعْتَنِيَ – إِذا أَراد إِبْرازَ أَهَمِّيَّةِ الدِّيوانِ الفَنِّيَّةِ – بِالإِشارَةِ إِلى نَمَطِ صِياغَةِ قَصائِدِهِ وَطَبيعَةِ بِنائِها وإِيقاعِها وَمَيِّزاتِها الفَنِّيَّةِ وَالنَّواحي البَلاغِيَّةِ الّتي تَظْهَرُ فيها وَالمَدْرَسَةِ الّتي تَنْتَمي إِلَيْها، إِلى غَيْرِ ذلِكَ مِمّا يَتَعَلَّقُ بِالأُسْلوبِ الشِّعْرِيِّ لِلشّاعِرِ. فَإِذا أَرادَ الكشف عَنِ الجَوانِبِ اللُّغَوِيَّةِ في الدِّيوانِ، عَلَيْهِ أَنْ يُوَجِّهَ اهْتِمامَهُ إِلى المَسائِلِ اللَّفْظِيَّةِ فيهِ، يُبَيِّن ما يَتَرَدَّدَ فيه مِنْ لَهَجاتِ القَبائِلِ المُخْتَلِفَةِ، وَالأَلْفاظِ الّتي لا ذِكْرَ لَها في المُعْجَماتِ والضَّروراتِ الّتي فَرَضَها النَّظْمُ، وَما إِلى ذلِكَ. كما يَحْسُنُ بِهِ – إِذا كانَ لِلدِّيوان قيمَةٌ تاريخيَّةٌ هامَّةٌ – أَنْ يَجْلُوَ الأَحْداثَ الَّتي يُشارُ إِليها في الشِّعْرِ، وَأَنْ يَشْرَحَ عَقيدَةَ الشّاعِرِ وَانْتِماءَهُ، مُفَسِّراً ما يَرِدُ في القَصائِدِ مِمّا لَهُ عَلاقَةٌ بِتِلْكَ العَقيدَةِ وَذلِكَ الانْتِماءِ. كَما عَلَيْهِ أَنْ يُوَضِّحَ مُناسَبَةَ كُلِّ قَصيدَةٍ وَفيمَ قيلَتْ، وَيُعَرِّفَ الأَعْلامَ وَالوَقائِعَ وَالمواقِعَ الَّتي جاءَتْ فيها، وَكَيْفَ أَدّى ذلك كُلُّه إِلى صِياغَةِ الشِّعْرِ حَتّى وَصَلَ إِلَيْنا بِالشَّكْلِ الّذي هُوَ عَلَيْهِ، وَيُجلِّي ما لَهُ مِنْ جَوانِبَ إِعلامِيَّةٍ، مُراعِياً ذِكْرَ الجِهاتِ الّتي

اسْتَهْدَفَها ذلِكَ الإِعْلامُ وَوَقْعِ القَصائِدِ لَدَيْها وَما إِلى ذلِكَ مِنَ الأُمورِ الّتي تُقَرِّبُ أَشْعارَ الدِّيوانِ إِلى الفَهْمِ وَتُحَدِّدُ دَوافِعَ نَظْمِها وَنَتائِجَهُ. فَإِنْ كانَ الدِّيوانِ مِمّا يَمْتازُ بِما يُظْهِرُ مِنْ أُمورٍ اجْتِماعِيَّةٍ أَوْ فِكْرِيَّةٍ، وَجَبَ عَلى صانِعِ الدِّيوانُ أَنْ يُعَيِّنَ هذِهِ الأُمورَ كاشِفاً أَبْعادَها في مُحيطِ الشّاعِرِ، فَإِذا كانَتِ اجْتِماعِيَّةً شَرَحَها وَوَضَّحَ مَدى تَمَثُّلِ مَرْكَزِ الشّاعِرِ الاجْتِماعِيِّ فيها، وَتَوَسَّعَ في ذِكْرِ النَّواحي الّتي تَتَعَلَّقُ بِها في ذلِكَ العَصْرُ، وَما كانَ مِنْها انْعكاساً لِلْبيئَةِ وَطَبيعَةِ الحَياةِ، وَما كَانَ مِنْها نابِعاً عَن المُعْتَقَداتِ العامَّةِ أَوِ الخاصَّةِ لِلشّاعِرِ، وَغَيْرِ ذلِكَ مِنَ التَّنْبيهاتِ الّتي تَمَسُّ الحَياةَ الاجْتِماعِيَّةِ لِلشّاعِرِ وَالقَبيلَةِ وَالمُجْتَمَعِ بِشَكْلٍ عامٍّ. وَإِذا كانَتْ قِيَماً فِكْرِيَّةً فَسَرَّها وَبَيَّنَ ما جاءَ مِنْها مُماثِلاً لِلآراءِ وَالأَفْكارِ وَالاتجاهاتِ السّائِدَةِ في ذلِكَ العَصْرِ وما كانَ مُخالِفاً لَها، وَما لِمبادِئ الشّاعِرِ السِّياسِيَّةِ وَالدِّينِيَّةِ وَالفِكْرِيَّةِ فِيها مِنْ أَثَرٍ، وَأَشارَ إِلى النّواحي الّتي تُبْرِزُ ثَقافَةَ الشّاعِرِ وَتَطَبُّعَها بِما يَتَّصِلُ بِمُحيطِهِ الخاصِّ أَوْ بِاحْتِكاكِهِ بِأَفْكارٍ أَوْ مُعْتَقَداتٍ أَجْنَبِيَّةٍ عَنْهُ، وَمَا إِلى ذلِكَ مِنْ الأمورِ الَّتي قَدْ تُلْقِي ضَوْءاً عَلى طَريقَةِ تَفْكيرِ الشّاعِرِ وَالنَّوازِعِ الَّتي اتَّجَهَتْ بِهِ إِلى المَنْحى الَّذي يُمَثِّلُهُ شِعْرُهُ.

وَيَجْدُرُ بِالمُحَقِّقِ – مَهْما كانَ صِنْفُ الدِّيوانِ الّذي يَصْنَعُهُ – أَنْ يَتَجَشَّمَ شَرْحَ مَعاني الشَّعْرِ المُشْكِلَةِ وَتَعْريفَ الأَعْلامِ وَالأَماكِنِ وَالحَوادِثِ الوارِدَةِ فيهِ، وَذِكْرِ المناسَباتِ الّتي قِيلَتْ فيها القَصائِدُ. كَما يُفْتَرَضُ فيهِ أَنْ يُوَثِّقَ نِسْبَةَ القَصائِدُ إِلى الشّاعِرِ، وَيَدْرُسَ المُتَنازَعَ مِنْها بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيرِهِ مِنَ الشُّعَراءِ فَيُقرِّر ما يُرَجِّحُ مِنْ عَزْوٍ، مُثْبِتاً أَسْبابَ التَّرْجيحِ وَأَدِلَّتَهُ، وَذلِكَ بِالاسْتِفادَةِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ أَسْلوبَ الشّاعِرِ وَمعْجَمَهُ اللُّغَوِيَّ، وَأَهْواءَهُ ومُعتقداته، وَالمُناسَباتِ الّتي قِيلَتْ فيها القَصائِدُ، وتدبُّرِ المَواقِعَ وَالأَعْلامِ والحَوادِثِ المذكورة في الشِّعْرِ، إِضافَةً إِلى مُقارَنَةِ المَصادِرِ الّتي عُزِيَ فيها إِلى الشّاعِرِ أَوْ إِلى غَيرِهِ، وَما يَصِحُّ الإِعْتِمادُ عَلَيه مِنْها وَما لا يَصِحُّ،

وَما هُوَ أَقْدَمُ وَأَقْرَبُ إِلى عَصْرِ الشّاعِرِ وَما هُوَ أَحْدَثُ وَأَبْعَدُ، وَغَيْر ذلِكَ مِنَ الأُمورِ الّتي تُساعِدُ عَلى تَرْجيحِ نِسْبَةٍ وِتَوْثيقِ مَصْدَرٍ.

وَقَدْ يَكونُ مِنَ المُفيدَ أَنْ يُنَبِّهَ صانِعُ الدّيوانِ عَلى بَعْضِ النُّكاتِ الصَّرْفِيَّةِ أَوِ النَّحْويّة أَوِ البَلاغيَّةِ، عَلى أَنَّ ذلِكَ عائِدٌ إِلى المُحَقِّقِ، وَلَهُ أَنْ يَقومَ بِهِ إِنْ رَأى لِذلِكَ ضَرورَةً، كَما أَنَّ لَهُ أَنَّ يَتَحاشاهُ إِنْ وَجَدَ أَنَّهُ قَدْ يُؤَدّي إِلى إِطالَةِ التَّعْليقاتِ دُونَ فَائِدَةٍ كَبيرَةٍ، أَوْ أَنَّهُ قَدْ يُسَبِّبُ تَحْويلَ ذِهْنِ القارئ عَنْ أُمورٍ هامَّة إِلى أُمورٍ ثانَوِيَّةٍ.

فَإِذا أَنْهى المُحَقِّقُ تَرْتيبَ الدّيوانِ وَالتَّعْليقَ عَلَيْهِ، بَقيَ عَلَيْهِ العَمَلُ عَلى فَهْرَسَتِهِ، وَهُوَ أَمْرٌ مِنَ الأَهَمِّيَّةِ بِمَكانٍ لِما في ذلِكَ مِنْ تَقْريبٍ لِمُتَناوَلِهِ وَرَوْضٍ لِمَرْكَبِهِ. وَالفَهارِسُ مُتَنَوِّعَةٌ كَثيرَةٌ، نَذْكُرُ مِنْها: فَهْرَسَ القَوافي وَالبُحورِ، وَفَهْرَسَ المعَاني وَالتَّشْبيهاتِ وَالصُّوَرِ، وَفَهْرَسَ المَواضيعِ وَالفُنونِ الشِّعْرِيَّةِ، وَفَهْرَسَ اللُّغَةِ، وَفَهْرَسَ الأَعْلامِ، وَفَهْرَسَ القَبائِلِ وَالأُمَمَ وَالجَماعاتِ، وَفَهْرَسَ الأَماكِنِ وَالبُلْدانِ وَالمِياهِ، وَفَهْرَسَ الأَيّامِ، وَفَهْرَسَ الأَنْواءِ وَالنُّجومِ، وَفَهْرَسَ أَوابِدِ العَرَبِ وثُرّهاتِهِمْ وَأَوْهامِهِمْ، وَفَهْرسَ النَّباتِ وَالحَيوانِ، وَفَهْرَسَ أَلْفاظِ الحَضارَةِ، وَفَهْرَسَ الأَلْفاظِ المُعَرَّبَةِ، وَفَهْرَسَ لُغاتِ القَبائِلِ وَلَهَجاتِها، وفَهْرَسَ المُعْتَقَداتِ وَالأُمورِ الدِّينِيَّةِ (وَالأَصْنامِ)، وَفَهْرَسَ الحِكَمِ وَالأَمْثالِ، وَفَهْرَسَ التَّسَلْسُلِ الزَّمنيِّ لِلْقَصائِدِ، وَفَهْرَسَ الضَّروراتِ الشِّعْرِيَّةِ، والفَهْرَسَ العَروضِيَّ – الّذي يَتَناوَلُ بُحورَ الشِّعْرِ المُسْتَعْمَلَةَ في الدّيوانِ وَعَدَدَ القصائِدِ الّتي قِيلَتْ في كُلِّ بَحْرٍ، كما يُمْكِنُ أَنْ يَتَناوَلَ نَواحٍ أُخْرى كالزِّحافاتِ وَالعِلَلَ العَروضِيَّةِ كَالخَرْمِ وَالخَزْمِ وَما يُشْبِهُ ذلِكَ – ثُمَّ فَهْرَسَ المصادِرِ وَالمراجِعِ. وَيُسْتَحْسَنُ بِصانِعِ الدّيوانِ أَنْ يَحْمِلَ نَفْسَهُ عَلى عَمَلِ جُلِّ هذِهِ الفَهارِسِ – إِنْ لَمْ نَقُل كُلَّها – إِلى جانِبِ غَيْرِها مِمّا قَدْ يُوحيهِ الدّيوانُ الَّذي يَصْنَعُهُ. وَيُفْتَرَضُ فيهِ أَلّا يُهْمِلَ ما لَهُ عَلاقَةٌ ماسَّةٌ بِالصِّنْفِ الّذي يَنْضَوي تَحْتَهُ الدِّيوانُ، فَلا يَتَغاضى – مَثَلاً – عَنْ فَهارِسِ المَعاني وَالعَروضِ وَالضَّروراتِ

الشِّـعْرِيةِ وَالحِكَـمِ وَالأَمْثـالِ إِنْ كـان الـدِّيوانُ ذا قيمَـةٍ فَنِّيَّـةٍ، وَلا عَـنْ فَهـارِسِ اللُّغَـةِ وَالأَلْفاظِ المُعَرَّبَـةِ وَلُغاتِ القَبائِلِ وَالنَّباتِ وَالحَيَوانِ أَنْ كانَ ذَا قيمـةٍ لُغَوِيَّـةٍ، وَلا عَنْ فَهارِسِ الأَعلامِ وَالقَبائِلِ وَالبُلْدانِ والأَيَّامِ إِنْ كانَ ذَا قِيمَـةٍ تاريخِيَّـةٍ، وَلا عَنْ فَهارِسِ أَلْفاظِ االحَضـارَةِ وَالأَوابِدِ والمُعْتَقَداتِ إِنْ كـانَ ذَا قِيمَـةٍ اجْتِماعِيَّـةٍ، وَلا عَنْ فَهْرَسَـي المَواضِـيعِ وَالحِكَـمِ وَالأَمْثـالِ إِنْ كـانَ ذا قِيمَـةٍ فِكْرِيَّـةٍ. وَنَحْـنُ إِنَّمـا نُـورِدُ أَمْثِلَـةً وَلا نَحْصرُ أو نُحَدِّدُ، وَمِنْ واجِبِ المُحَقِّقِ أَنْ يَسْتَقْصِيَ وَيَسْتَوْفِيَ كَيْ يَأْتِي عَمَلُهُ كافِياً مُغْنِياً قَرِيباً مِنَ الكَمالِ.

هذا مُلَخَّصٌ لِما يُفْتَرَضُ بِمَنْ يَتَصَدّى لِعَمَلِ ديوانٍ ما أَنْ يَقومَ بِهِ حَتّى يَجُوزَ أَنْ يُسَمّى عَمَلُهُ فيـهِ "صَـنْعَةً" لِلـدِّيوانِ، وَهُـوَ مُـذْهَبٌ صَـعْبُ المَـرامِ حَـزْنُ المَسْلَكِ عَسيرُ المَطْلَبِ، غَيْرَ أَنَّ صانِعَ الدِّيوانِ مُطالَبٌ بِهِ، فَإِنْ فَرَّطَ فيهِ وقَصَّرَ، وَتَهاوَنَ وَمَرَّضَ، انْتَفَتْ عَنْ عَمَلِهِ صِفَةُ "الصَّنْعَةِ"، وَعادَ مُجَرَّدَ جَمْعٍ لِلشِّعْرِ يُقْبَلُ مِنْهُ إِذا كانَ فيهِ مُبْتَدِئاً أَوْ مُسْتَدْرِكاً، وَيُلامُ عَلَيْهِ إِنْ كانَ قَدْ سُبِقَ إِلَيْهِ، وَيَكونُ ما بَذَلَ فيهِ مِنْ جَهْدٍ عَبَثاً، لأَنَّهُ عملٌ مَكْرور قَليلُ الجَدْوى يُمْكِنُ الاسْتِعاضَةُ عَنْهُ بِبَحْثٍ يَضُمُّ الفَوائِدَ الّتي أَضافَها إلى العَمَلِ المُتَقَدِّمِ دونَ تَكَلُّفِ طِباعَةِ الدِّيوانِ وَإِضاعَةِ وَقْتِ الباحِثينَ في قِراءَتِهِ بِكامِلِهِ لاسْتِخْلاصِها مِنْهُ. وَلَنْ نَشْتَطَّ في الطَّلَبِ منَ المُحَقِّقِ أَكْثَرَ مِمّا فَعَلْنا، فَنَفْرِضَ عَلَيْهِ – مَثَلاً – أَنْ يَتَوَسَّعَ في دِراسَةِ الشِّعْرِ وَيَسْتَخْرِجَ مِنْهُ الرُّمـوزَ وَالمُثُـلَ وَالإِسْـقاطاتِ وَغَيْرَهـا مِـنَ الفَوائِـدِ، بَـلْ نَتْـرُكُ ذلِـكَ لِلبْـاحِثينَ الَّـذينَ يَرْغَبونَ في الاضطِلاعِ بِدراسَةِ الدِّيوانِ .

نَشْرَتا دِيوانِ زُفَرَ، وَنَظْرَةٌ في المُتَأَخِّرَةِ مِنْهُما:

قُلْتُ إِنَّ دافِعي إِلى كِتابَةِ بَحْثي هذا كانَ اطِّلاعي عَلى نَشْرَةِ الأُسْتاذِ الدُّكتورِ مُحَمَّد رُضْوان النَّجّار لِديوانِ زُفَرَ بنِ الحارِثِ، الّذي جَمَعَهُ الأستاذُ الدُّكتورُ نوري

حَمّودي القَيْسيّ قَبْلُ وَنَشَرَهُ في مَجَلَّةِ المَجْمَعِ العِراقِيِّ، فَوَقَفْتُ قَليلاً مُقارِناً بَيْنَ النَّشْرَتَيْنِ، وَسَأُلَخِّصُ فيما يَلي ما وَجَدْتُ خِلالَ وَقْفَتي المُقارِنَةِ هذِهِ:

زادَ الأُسْتاذُ النَّجارُ عَلى ما جَمَعَهُ الدُّكتورُ القَيْسِيُّ:

أ- بَيْتاً واحِداً في القَصيدَةِ ق(٤) هُوَ الأَخيرُ فيها، نَقَلَهُ عَنِ "العِقْدِ الفَريدِ" مِنْ جُمْلَةِ أَبْياتٍ .

ب- المقْطوعَةَ ق(٦) وَهِيَ تَتَكَوَّنُ مِنْ بَيْتَيْنِ، نَقَلَهُما عَنِ "المُؤتَلِفِ والمُخْتَلِفِ" لِلآمِدِيِّ الَّذي نَسَبَهُما إلى زُفَرَ بنِ الحارِثِ القُشَيْرِيِّ. وَعَلَّقَ الأُسْتاذُ النَّجّارُ عَلى النِّسْبَةِ أَنَّها خَطَأٌ، لأَنَّ زُفَرَ بنِ الحارِثِ كِلابِيٌّ لا قُشَيْرِيٌّ. وَهذا وَهْمٌ مِنْهُ فَقَدْ مَيَّزَ الآمِدِيُّ بَيْنَهُما، وَذَكَرَ أَنَّهُما مُخْتَلِفانِ، وَالبَيْتانِ لَيْسا مِنْ شِعْرِ صاحِبِنا البَتَّةَ، وَيَجِبُ إِسْقاطُهُما مِنَ الدِّيوانِ.

جـ- المَقْطوعَةَ ق(١٣) وَهِيَ بَيْتٌ واحِدٌ نَقَلَهُ عَنْ "تاريخِ ابْنِ عَساكِر" مُخْتَلَّ الوَزْنِ، سَنُصَحِّحُهُ فيما سَيَلي.

د-المَقْطوعَةَ ق(١٤) وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَبْياتٍ نَقَلَها عَنْ "نَقائِضِ جَريرٍ وَالأَخْطَلِ" مِنْها ثَلاثَةٌ في "كامِلِ ابْنِ الأَثيرِ" وَ"الأَغاني" و"أَنْسابِ الأَشْرافِ".

هـ- المَقْطوعَةَ ق(٢٢) وَهِيَ أَبْياتٌ سِتَّةٌ نَقَلَها عَنِ "الأَغاني" الّذي عَزاها إلى زُفَرَ أَوْ غَيْرِهِ. أَوْرَدَ مِنْها الأُسْتاذُ القَيْسِيُّ بَيْتَيْنِ- هُما الرّابِعُ وَالخامِسُ- عَنْ "مُعْجَمِ ما اسْتَعْجَمَ"، وَلَمْ يَرِدْ هذا الكِتابُ في مَصادِرِ الأُسْتاذِ النَّجّارِ.

و- زَادَ عَلى القَصيدَةِ ق(٢٦) بَيْتَيْنِ – هُما الخامِس عَشَرَ والسّادِس عَشَرَ- نَقَلَهُما عَنِ "التَّنْبيهِ وَالإِشْرافِ" لِلْمَسعودِيِّ .

أَمّا الدُّكتورُ القَيْسِيُّ فَزادَ ما جَمَعَهُ مِنْ شِعْرِ زُفَرَ عَلى نَشْرَةِ الدُّكْتورِ النَّجّارِ بَيْتاً لَمْ يَذْكُرْ مَصْدَرَهُ جاءَ ثانياً لِبَيْتِ المَقْطوعَةِ ق(٩) – وَهِيَ عِنْدَهُ بِرَقمِ (١١)– وَالبَيْتُ هُوَ:

مُلِحّـــاً عَلَـــيَّ بِالْحِجـــارَةِ دائِبـــاً لأَنِّـــي وَقـــورٌ، وَالكَـــريمُ وَقـــورُ

كما أَوْرَدَ الدُّكتورُ القَيْسِيُّ قِطْعَةً بِرَقمِ (١٤)– عَنْ "أَنسابِ الأَشْرافِ"– هِيَ البَيْتُ السّادِسُ مِنَ القَصيدَةِ ق (٤) عِنْدَ الأُسْتاذِ النَّجارِ، وَلكِنَّهُ مُغَيِّرُ العَجُزِ بروايةِ: "فَما عَدَلَتْ جُموعُهُمُ عُمَيْرا" عِوضاً عَنْ: "فَما عَدَلَتْ عُمَيْرَ ابنَ الحُبابِ". وَلا أَدْري مِنْ أَيْنَ جاءَ الأُسْتاذُ النَّجّارُ بِرِوايَتِهِ، إِذْ إِنَّهُ أَحال على "أَنْسابِ الأَشْرافِ" حَسْبُ، وَالرِّوايَةُ هُناكَ كما أَوْرَدَها الأُستاذُ القَيْسِيُّ.

وَهكَذا نَرى أَنَّ كُلَّ الّذي أَضافَهُ الأُسْتاذُ النَّجّارُ لَمْ يَتَجاوَزِ اثنَيْ عَشَرَ بَيْتاً، أَيْ نَحْوَ عُشْرِ أَبْياتِ الدِّيوانِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ ذلِكَ ذَريعَةً إِلى إِعادَةِ جَمْعِ الشِّعْرِ لِقِلَّةِ هذا المُسْتَدْرَكِ. عَلى أَنَّ (صُنْعَ) الدِّيوانِ– بَحَسَبِ المَناهِجِ الَّتي ذَكَرْتُها في البَحْثِ آنِفاً– يَكْفي مُبَرِّراً لإِعادَةِ نَشْرِهِ. وَلَقَدْ سَمّى الأُسْتاذُ النَّجّارُ عَمَلَهُ في الدِّيوانِ: "صَنْعَة"، فَعَلَيْنا إِذَنْ أَنْ نَنْظُرَ فيهِ عَلَّنا نَجِدُ لَهُ مَخْرَجاً يُسَوِّغُ ما حَمَلَ نَفْسَهُ عَلَيْهِ وَما بَذَلَ مِن مَجْهودٍ.

افْتَتَحَ الأُسْتاذُ النَّجّارُ الدِّيوانَ بِمُقَدِّمَةٍ قَصيرَةٍ عَنْ زُفَرَ وَشِعْرِهِ وَعَنِ المَنْهَجِ الّذي اتَّبَعَهُ في عَمَلِ الدِّيوانِ، جاءَ نَسَبُ زُفَرَ في نَحْوِ نِصْفِ صَفْحَةٍ مِنْها، ثُمَّ ذَكَرَ– في سَطْرَيْنِ_ طَبَقَتَهُ وَمَكانَتَهُ في قَيْسٍ، وَلَخّصَ سِيرَتَهُ السِّياسِيَّةَ في سَطْرَيْنِ آخَرَيْنِ، وَتَطَرَّقَ إِلى بَعْضِ صِفاتِهِ وَسِماتِهِ في نَحْوِ نِصْفِ صَفْحَةٍ، وعَرَضَ لِابْنِهِ هُذَيْلٍ

وَشَجاعَتِهِ، فَقَصَّ حادِثَةً جَرَتْ لَهُ في ما يُقارِبُ الصَّفْحَةَ، وَعاد إلى شِعْرِ زُفَرَ فَبَيَّنَ بُحورَهُ وَقَوافِيَهُ وَأَغْراضَهُ في نِصْفِ صَفْحَةٍ أُخْرى، ثُمَّ تَحَدَّثَ عَنِ الدِّيوانِ في القَديمِ وَضَياعِهِ في نَحْوِ صَفْحَتَيْنِ، وَخَصَّص صَفْحَتَيْنِ أَيْضاً لِسَرْدِ المَنْهَجِ الَّذي ارْتَضاهُ لِعَمَلِهِ في الدِّيوانِ...

قَدْ يُقْبَلُ مِنَ الباحِثِ تَقْديمٌ موجَزٌ كَهذا لَوْ كان العَمَلُ جَمْعَ شِعْرٍ لَمْ يَسْبِقْ جَمْعُهُ، فَإِنَّ الغَرَضَ آنَذاكَ يَكُونُ لَمَّ شَتاتِ ما تَفَرَّقَ مِن الأَبْياتِ في بطونِ المظانِّ تَسْهيلاً لِوُصولِ الدّارِسينَ إِلَيْها. أَمّا إذا تَجاوَزَ العَمَلُ الجَمْعَ فلا يُقْبَلُ مثل هذا الإِخْلالِ في تَقْديمِ مَجْموعَةٍ شِعْرِيَّةٍ ذاتِ أَهَمِّيَّةٍ تاريخِيَّةٍ كَهذِهِ المَجْموعَةِ، لأَنَّ تَفْصيل سِيرَةِ الشَّاعِرِ يُساعِدُ عَلى إيضاحِ غَوامِضِ شِعْرِهِ، وَلا يَصْلُحُ لِذلِكَ ما جاءَ في مُقَدِّمَةِ الأُسْتاذِ النَّجّارِ، الّتي لَمْ تَخْلُ – عَلى قِصَرِها– مِنَ الأَخْطاءِ وَالأَوْهامِ.

جَاء نَسَبُ الشّاعِرِ في المُقَدِّمَةِ: "زُفَرُ بْنُ الحارِثِ بْنِ مُعاذِ بْنِ يَزيدَ بنِ عَمْرو الصَّعِقِ بْنِ خُوَيْلِدِ بْنِ نُفَيْلٍ ..." وَأَشارَ الأُسْتاذُ الفاضِلُ إلى أَنَّ المَصادِرَ أَظْهَرَتْ اخْتِلافاً يَسيراً في سِياقِ نَسَبِهِ. وَفي النَّسَبِ – كَما وَرَدَ – خَطآنِ: أَوَّلُهما أَنَّ "مُعاذاً" بالذال تَحْريفٌ صَوابُهُ "مُعارٌ" بِالرّاي، كَذلِكَ هُوَ في "جَمْهَرَة" ابْنَ الكَلْبِيِّ – ص٢٣١– وَ"أَنْسابِ الأَشْرافِ" – ج ٥ ص٢٩٨– وَ"المُشْتَبِهِ في الرِّجالِ" لِلذَّهَبِيِّ– ص٥٩٩– وَنَبَّهَ عَلى أَنَّهُ بِالرّاي. وَهُوَ في شِعْرِ الأَخْطَلِ – ديوان (طبعة باوة) ص٢٤١، و"الشّعْر وَالشُّعراء" ص٤٠٣–:

لَعَمْرُ أَبيكَ يا زُفَرُ بْنَ عَمْرٍو ... لَقَدْ نَجّاكَ جَدُّ بَني مُعارِ

وَرَكْضُكَ غَيْرَ مُلْتَفِتٍ إِلَيْهِ ... كَأَنَّكَ مُمْسِكٌ بِجَناحِ بازِ

وهكَذَا وَرَدَ أَيْضاً في "شَرْحِ الحَماسةِ" لِلتَّبْريزِيِّ- ج١ ص٧٩- وَفَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: و"مَعُازٌ مَأْخوذٌ مِنَ الشَّدَّةِ"، وَمِنْهُ اشْتِقاقُ الأَمْعَزِ مِنَ الأَرْضِ". وَالتَّحْريفُ هذا قَديمٌ مُنْتَشِرٌ في كَثيرٍ مِنَ المَطانِّ المَطْبوعَةِ وَالمَخْطوطِةِ، سَبَبُهُ نُدْرَةُ مُعازٍ في الأَسْماءِ وَكَثْرَةُ مُعاذٍ. وَثانيهما أَنَّ الصَّعِقَ هُوَ خُوَيْلِدٌ لا عَمْروٌ، كما في "جَمْهَرَةِ" ابْنِ الكَلْبِيِّ- ص٣٢٠- وَ"النَّقائِضِ" ص٣٨٧، ٧٥٩- وَ"الخِزانَةِ" – طبعة هارون ج١ ص٤٣٠ – وَهُوَ خَطَأٌ قَديمٌ كَذلِكَ، سَبَبُهُ أَنَّ يَزيدَ بْنَ الصَّعِقِ الفارِسِ الشّاعِرَ الجاهِلِيَّ المَشْهورَ يُنسَبُ إِلى جَدِّهِ عادَةً، وَهُوَ في الحَقيقَةِ يَزيدُ بْنُ عَمْرو بْنِ الصَّعِقِ، وَقَدْ جَرَتِ العَرَبُ عَلى النِّسْبَةِ إِلى الجَدِّ الأَقْرَبِ وَالجَدِّ الأَبْعَدِ أَيْضاً، كَعَدِيِّ بْنِ الرِّقاعِ العامِلِيِّ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الرِّقاعِ أَرْبَعَةُ آباءٍ.

ثُمَّ نَقَلَ الباحِثُ ما حَكاهُ البَغْدادِيُّ في "شَرْحِ شَواهِدِ الشّافِيَةِ" مُعَرِّفاً بِزُفَرَ، وَهُوَ كَلامٌ مُخْتَصَرٌ قليلُ الفائِدَةِ يُشْبِهُ ما يَجْيءُ بِهِ المُحَقِّقونَ هذِهِ الأَيّامَ في الحَواشي مُعَرِّفينَ بِالأَعْلامِ الّتي تَرِدُ في النُّصوصِ، وَقَدْ أَدّى اخْتِصارُهُ إِلى وُقوعِ الوَهْمِ وَالإِيهامِ فيهِ. قال: "وَشَهِدَ وَقْعَةَ صِفِّينَ مَعَ مُعاوِيَةَ أَميراً عَلى أَهْلِ قِنَّسْرينَ. وَهَرَبَ مِنْ قِنَّسْرينَ فَلَحِقَ بِقَرْقيسِياءَ، وَلَمْ يَزَلْ مُتَحَصِّناً بِقَرْقيسِياءَ حَتّى ماتَ في مُدَّةِ عَبْدِالمَلِكِ بنُ مَرْوانَ.." وَالنَّصُّ بِهذا الشَّكْلِ يُوهِمُ أَنَّ زُفَرَ هَرَبَ مِنْ قِنَّسْرينَ أَيّامَ مُعاوِيَةَ، وَأَنَّهُ بَقِيَ خارِجاً عَلى بَني أُمَيَّةَ مُتَحَصِّناً بِقَرْقيسِياءَ إِلى أَنْ ماتَ. وَالحَقيقَةُ أَنَّ زُفَرَ اسْتَولى عَلى قِنَّسْرينَ أَيّام مَرْوانَ بِنْ الحَكَمِ وَبايَعَ ابْنَ الزُّبَيْرِ، ثُمَّ هَرَبَ مِنْ قِنَّسْرينَ بَعْدَ مَعْرَكَةِ مَرْجِ راهِطٍ فَلَحِقَ بِقَرْقيسِياءَ وَلَمْ يَزَلْ مُتَحَصِّناً بِها حَتّى أَمَّنَهُ عَبْدُالمَلِكِ بنُ مَرْوانَ وَصالَحَهُ عَلى أَنْ لا يُبايعَ حَتّى يَموتَ ابْنُ الزُّبَيْرِ. وَكانَ مَعَ عَبْدِالمَلِكِ عِنْدَما سارَ إِلى مُصْعَبِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَلَمْ يَشْتَرِكْ في القِتالِ.

فَإِذا عُدْنا إِلى ما ذَكَرَهُ الأُسْتاذُ النَّجّارُ عَنِ الدِّيوانِ، وَجَدْناهُ يُشيرُ إِلى أَنَّ صاحِبَ "الفَهْرَسْتِ" لَمْ يُثْبِتْهُ فيما سَرَدَ مِنْ أَسْماءِ الكُتُبِ في مُؤَلَّفِهِ، مِمّا يَدُلُّ عَلى أَنَّ الدِّيوانَ قَدْ بَدَأَ في الضَّياعِ في القَرْنِ الخامِسِ الهِجْرِيِّ – زَمَنِ تَأْليفِ "الفَهْرَسْتِ" – أَوْ قَدْ ضاعَ

فِعْلاً. وَفي قَوْلِهِ هذا وَهْمانِ: الأَوَّلُ أَنَّ ابْنَ النَّديمِ مِنْ عُلَماءِ القَرْنِ الرّابِعِ- لا الخامِسِ-، وَالثّاني أَنَّ إغْفالَهُ ذِكْرَ الدِّيوانِ لا يَدُلُّ عَلى ضَياعِهِ آنَذاكَ، فَإِنَّهُ أَغْفَلَ كَثيراً مِنَ الكُتُبِ الّتي وَصَلَتْ إِلَيْنا. وَكذلِكَ الأَمْرُ بِالنِّسْبَةِ إِلى ابنِ مَيْمونٍ وَالعَيْنيِّ، وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْنا كِتابُ "مُنْتَهى الطَّلَبِ" كامِلاً، كَما أَنَّ العَيْنِيَّ لَمْ يَقِفْ عَلى دَواوينَ كَثيرَةٍ وَصَلَتْ إِلَيْنا أَوْ رآها البَغْدادِيُّ، كَدواوينِ العَجّاجِ وَعَمْرِو بْنِ أَحْمَرَ وَعَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَعَدِيِّ بْنِ الرِّقاعِ، وَكانَ عَلى الباحِثِ أَنْ يَقولَ إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ عَلى ذِكْرٍ لِلدِّيوانِ بَعْدَ ياقوتٍ، الّذي تُوُفِّيَ سَنَةَ ٦٢٦هـ ، أَيْ بَعْدَ وَفاةِ مَيْمونٍ.

فَإِذا انْتَقَلْنَا إِلى الشِّعْرِ المَجْموعِ رَأَيْنا أَنَّ الأُسْتاذَ المُحَقِّقَ لَمْ يُحاوَلْ إعادَةَ صِياغَةِ القَصائِدِ بَلْ أَثْبَتَها كما عَثَرَ عَلَيْها دونَ تَصَرُّفٍ- إلا بِشَكْلٍ مَحْدودٍ – وَقَدْ بَيَّنَ مَنْهَجَهُ هذا في نِهايَةِ مُقَدِّمَتِهِ، وَذَكَرَ وُجْهَةَ النَّظَرِ الّتي دَعَتْهُ إِلى ذلِكَ. ثُمَّ إِنَّهُ جَمَعَ الشِّعْرَ بِحَسَبِ القوافي، وَلَمْ يُرَتِّبْهُ بِحَسَبِ التَّسَلْسُلِ الزَّمَنِيِّ الَّذي يُسْتَحْسَنُ في مِثْلِ هذا النَّوْعِ مِنَ الدَّواوينِ. أَمّا تَعْليقاتُهُ عَلى الأَبْياتِ فَكانَتْ مُتَفاوِتَةً في الطُّولِ، فَمِنْها ما اسْتوفَى شَرْحَهُ وَمِنْها ما ابْتَسَرَهُ ابْتِساراً، فَلَمْ يُعَلِّقْ مَثَلاً عَلى القَصيدَةِ الأُولى المُكَوَّنَةِ مِنْ ثَمانِيةِ أَبْياتٍ، مَعَ أَنَّ فيها أَشْياءَ تَدْعو إِلى التَّعْليقِ والشَّرْحِ، مِثْلَ بَيانِ الأَعْلامِ الّتي وَرَدَتْ فيها: سَعيدٍ وَحَلْحَلَةَ وَبَني عَبْدِوُدٍّ- والأُسْتاذُ الباحِثُ قَلَّما عَرَّفَ بِالأَعْلامِ الواردَةِ في الشِّعْرِ – وَالمُناسَبَةِ الّتي قِيلَتْ فيها القَصيدَةِ، وَكُلِّها أُمورٌ تَسْتَوْجِبُ (الصَّنْعَةُ) شَرْحَها وَتَبْيانَها، إِذْ إِنَّ القَصيدَةَ قِيلَتْ في حادِثَةٍ تاريخيَّةٍ مَعْروفَةٍ، وَهِيَ وَقْعَةُ بَناتِ قَيْنٍ، وَسَعيدٌ هُوَ سَعيدُ بْنُ عُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنٍ، وَحَلْحَلَةُ هُوَ حَلْحَلَةُ بْنُ قَيْسُ بْنِ الأَشْيَمِ، وَكانا قَدْ أَغارا عَلى بَني عَبْدِ وُدٍّ وَبَني عُلَيْمٍ فَأَكْثَرا فِيهِم القَتْلَ، فَسَلَّمَهُما عَبْدُالمَلِكِ إِلى بني عَبْدِ وُدٍّ وَبَني عُلَيْمٍ لِيَقْتَصّا مِنْهُما، وَهذا تَفْسير قَوْلِ زُفَرَ:

بَنـــي عَبْـــدِ وُدٍّ لا نُطالِـــبُ ثَأْرَنـــا مِنَ النّاسِ بِالسُّلْطانِ إِنْ شَبَّتِ الحَرْبُ

كُلّ هذا أَهْمَلَهُ وَلَمْ يُعَلِّقْ شَيْئاً عَلى الأَبْياتِ لأَنَّها وَرَدَتْ في "الأَغاني" – مَصْدَرِها الوَحيدِ– دُونَ شَرْحٍ أَوْ تَعْليقٍ، لكِنَّهُ تَناوَلَ القِطْعَةَ الثّانِيَةَ عَشْرَةَ – وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَبْياتٍ– بِشَرْحٍ مُطوَّلٍ وَتَعاليقَ بَلَغَتْ صَفْحَتَيْنِ، ذلِكَ أَنَّها وَرَدَتْ في شَرْحِ التَّبْريزِيِّ لِلْحَماسَةِ، فَسَرَدَ جُلَّ ما كَتَبَهُ التَّبْريزِيُّ عَنْها بِشَكْلٍ يَكادُ يَكونُ حَرْفِيّاً دونَ أَنْ يُشيرَ إِلى أَنَّهُ يَنْقُلُ عَنْهُ سِوى في شَرْحِهِ البَيْتَ الرَّابِعَ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ في شَرْحِ البَيْتِ الثّاني قَوْلاً لأَبي العَلاءِ لَمْ يُبَيِّنْ أَيْنَ وَقَعَ وَلا مَنْ أَبو العَلاءِ هذا، وَلَعَلَّهُ المَعَرِّيُّ، فَقَدْ أَلَّفَ كِتابَ "الرِّياشِ المُصْطَنَعِيِّ في شَرْحِ مَواضِعَ مِنَ الحَماسَةِ الرِّياشِيَّةِ" – يُريدُ حَماسَةَ أَبي تَمّامٍ بِشَرْحِ أَبي رِياشٍ– كما أَفادَ العَلَّامَةُ المَيْمَنِيُّ في "أَبو العَلاءِ وَما إِلَيْهِ"– ص٢٦٦، ٢٦٧ – وَأَشارَ إِلى أَنَّ التَّبريزِيَّ أَوْدَعَ في شَرْحِهِ مِنْهُ جُمْلَةً صالِحَةً. بَلْ إِنَّهُ يَنْقُلُ شُروحَ غَيْرِهِ مِنَ المُحَقِّقينَ دُونَ تَدْقيقٍ فَيَقَعُ في الأَوْهامِ الّتي وَقَعوا فِيها، فَقَدْ أَوْرَدَ ما عَلَّقَهُ المَرْحومُ الأُسْتاذُ عَبْدُالسَّتارِ فَرّاجُ– في تَحْقيقِهِ كِتابَ "الأَغاني" ج٢٣ ص١٩٣ – عَلى البَيْتِ الخامِسِ مِنَ القِطْعَةِ ق (٢٠):

أَرْضِ المَذَلَّـــةِ حَيْـــثُ عُقَّـــتْ أُمُّكُـــمْ وَأَبـــوكُمُ أَوْحَيْـــتُ مُـــزِّعَ بَحْـــدَلُ

وَهُوَ قَوْلُهُ – رَحِمَهُ اللهُ– "عُقَّتْ: حَمَلَتْ، مُزِّعَ فُرِّقَ أَوْ هِيَ مُرِّغَ، وَيَكونُ مِنَ التَّمَرُّغِ وَهُوَ التَّقَلُّب" فَأَتى الأُسْتاذُ النَّجّارُ بهذا الشَّرْحِ كما هُوَ، مَعَ أَنَّ فِيهِ نظراً، إِذْ إِنَّ "عُقَّتْ" هُنا مِنَ الْعَقِّ وَهُوَ الشَّقُّ والقَطْعُ، وَإِلَّا فَكَيْفَ يَسْتَقيمُ مَعْنى الحَمْلِ مَعْ قَوْلِهِ: "وَأَبوكُمُ"؟!! وَقَدْ يَكونُ مِنْ عُقوقِ الوالِدَيْنِ.

وَنَقَلَ تَعْليقَ الأُسْتاذِ فَرّاجٍ أَيْضاً – "الأَغاني" ج٣، ص١٩٨– عَلى البَيْتِ:

بِكُلِّ فَتىً لَمْ تَأْبُرِ النَّخْلَ أُمُّهُ وَلَمْ يُدْعَ يَوْماً لِلْغَرائِرِ مِعْكَما

"مِعْكَماً: المكْتَنِزُ اللَّحْمِ". وَمَعَ أَنَّ هذا مِنْ مَعاني المِعْكَمِ، لكِنَّهُ لَيْسَ المَقْصودَ هُنا وَلا يَتَّجِهُ بِهِ مَعْنى البَيْتِ. وَالصَّوابُ أَنَّهُ مِنْ عَكَمَ المَتاع إذا شَدَّهُ، أَيْ لَمْ يَدْعَ هذا الفَتى رابِطاً لِلْغَرائِرِ– وَهِيَ الجَوالِقُ– وَكانوا يَرَوْنَ في مِثْلِ هذِهِ الْأَعْمالِ عاراً، لِذلِكَ قَالَ: لَمْ تَأْبُرِ النخلَ أمُّهُ. وَهذِهِ فائِدَةٌ كانَ عَلى الأستاذِ أَنْ يَتَنَبَّهَ إِلَيْها وَيُنَبِّهَ عَلَيْها إِذا شاءَ أَنْ يُعَدَّ عَمَلُه في الدِّيوانِ (صَنْعَةُ).

ثُمَّ نَنْظُرُ في تَرْجيحِهِ نِسْبَةَ أَبْياتٍ مُتَنازَعَةٍ إلى شاعِرِنا، فَنَرى مُحاوَلاتٍ لا تَدُلُّ عَلى تَثَبُّتٍ وَتَمْحيصٍ، مِثْلَ ما جاءَ في تَخْريجِ القِطْعَةِ ق (٢٢) الَّتي نُسِبَتْ إلى زُفَرَ وَقيلَ هِيَ لِغَيْرِهِ، فَهُوَ يَنُصُّ عَلى أَنَّ الصَّوابَ أَنَّها لَهُ لِصِلَةِ مَوْضوعِها بِرِثاءِ ابْنِ الحُبابِ، كَأَنَّ رِثاءَ عُمَيْرٍ كانَ حِكْراً على زُفَرَ، بَدَلاً مِنْ أَنْ يَقولَ – مَثَلاً–: "والْأَرْجَحُ أَنَّها لَهُ لِقَوْلِهِ فيها:

فَلَوْ نُبِشَ المَقابِرُ عَنْ عُمَيْرٍ فَيُخْبَرَ عَنْ بَلاءِ أَبي الهُذَيْلِ

وَأَبو الهُذَيْلِ كُنْيَةُ زُفَرَ". وَكَذلِكَ الْقِطْعَةُ ق (٢٤) الَّتي تُنْسَبُ إِلَيْهِ وإلى عقيل بن علفة، ورجح الأستاذ الباحث أنها لزفر لأن الأبيات "تدور حول القتال مع ابن بحدل ورهطه، وهذا أمر يخص زفر أكثر من غيره". ولا يبعد أن يكون عقيل قالها، لأنه من مرة بن عوف بن ذبيان، وقد أوقع حميد بن بحدل بفزارة بن ذبيان، فأغار سعيد بن عيينة بن حصن وحلحلة بن قيس بن الأشيم الفزاريان على بني عبد ود وبني عليم من كلب فأكثرا فيهم القتل. وعقيل بن علفة أقرب إلى فرازة من زفر، فالأمر يخصه أيضاً.

ونصل أخيراً إلى الفهارس، فنجد الأستاذ قد ذيل الديوان بأحد عشر فهرساً، وهو عمل جيد يحمد له. على أننا إن تدبرناها نجد أنه أكثر من الفهارس التي لا تحتاج إلى كبير جهد، إذ إن الشعر كله لم ينف على المائة بيت إلا قليلاً، أي أنه لم يتعد قصيدة واحدة طويلة. وعلى الرغم من ذلك فقد أهمل عمل الفهارس التي تتطلب شيئاً من الكد والنصب، كفهرس التسلسل الزمني للقصائد، وفهرس اللغة، وفهرس المعاني والتشبيهات والصور ... إلخ..

ونَخْلُصُ مِنْ نَظْرَتِنَا السَّرِيعَةِ هذِهِ في عَمَلِ الأُسْتَاذِ النَّجّارِ إلى أَنْ مَا قَدَّمَهُ لَمْ يَتَعَدَّ الجَمْعَ فَلا مَخْرَجَ لَهُ إِذَنْ وَلا عِذْرَةَ فيما قامَ بِهِ، فَإِنَّهُ عَمَلٌ مَكْرورٌ مُعادٌ.

بقيت ملاحظات قليلة على النص المنشور يجدر بي أن أثبتها، إذ إن من حق الأستاذ علي أن أقرأ عمله قراءة دارس ممحص لا قراءة متفحص متعجل، ومن حق العلم والتراث أن أذكر ما وقفت عليه أثناء هذه القراءة.

ق (٣) ب – البَيْتُ (٣): جاءَ عَجُزُ البَيْتِ: "وَفي هؤُلاءِ مِنْ سُوقَة شَرَفٌ حَسْبي" صوابه: "وفي هؤلا" لِيَتَّزِنَ العَجُزُ.

ق (٤)- البَيْتُ (٦): أَشَرْنا سابقاً إلى أَنَّ عَجُزَهُ هُوَ: "فَما عَدَلَتْ جُموعُهُمُ عُمَيْرا" ولَيْسَ كَما جاء في النَّصِّ، إِذْ إِنَّ العَجُزَ هُناكَ هُوَ عَجُزُ البَيْتِ (٤) مِنَ القَصيدَةِ نَفْسِها.

ق (٥) – البَيْتُ (٣): لا شَكَّ أَنَّ هذا البَيْتَ لَيْسَ مِنَ المَقْطوعَةِ المَذْكورَةِ بِلْ هُوَ مِنْ قَصيدَةٍ أُخْرى، لاخْتِلافِ مَوْضوعِهِما.

ق (٦) - : لَيْسَ البَيْتانِ المَذْكورانِ لِزُفَرَ بْنَ الحارِثِ الكِلابيِّ، بَلْ هُما لِزُفَرَ بْنِ الحارِثِ بْنِ رَجاءِ بْنِ هُبَيْرَةَ بْنِ عامِرِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ قُشَيْرٍ، فَإِدْراجُهُما في الشِّعْرِ المَجْموعِ وَهْمٌ. وَقَدْ سَقَطَ في الطِّباعَةِ حَرْفُ الجَرِّ (مِن)، في عَجُزِ البَيْتِ الثّاني، وَالصَّوابُ: مِنْ أَزْمانِ..

ق (٩) : البَيْتُ في "أَنْسابِ الأَشْرافِ" –ج٥ ص٣٠١ – لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ.

ق (١٠)- البَيْتُ (١): "سِيَّانَ" صَوابُها: "سِيّانِ" بِكَسْرِ النُّونِ، وَلَعَلَّها مِنْ أَخْطاءِ الطِّباعَةِ.

ق (١٢)- : وَرَدَتِ الأَبْياتُ في "أَنْسابِ الأَشْرافِ" – ج٥ ص٣٢٥– مَنْسوبَةً إِلى عُمَيْرِ بْنِ الحُبابِ أَوْ إِلى غَيْرِهِ، وَهِيَ لِلنَّابِغَةِ الجَعْدِيِّ (مَعَ اخْتِلافٍ كَبيرٍ في رِوايَةِ الثّالِثِ) في ديوانِهِ – ص٧١، ٧٢ – نَقْلاً عَنِ "الاسْتيعابِ"–ج٣ ص٥٥٩– وَهِيَ لِلنّابِغَةِ أَيْضاً في "الخِزانَةِ" (هارون) – ج٣ ص١٧١.

ق (١٣)- : وَرَدَ البَيْتُ في النَّصِّ كَما يَلي:

فَإِنّ زُبَيْراً الحَياةُ فَإِنْ أَمُتْ فَإِنّي لَمُوصٌ هامَتي بِالتَّزَبُّرِ

وَأَشارَ الجامِعُ إلى اخْتِلالِ وَزْنِهِ. أَقولُ: صَوابُ الصَّدْرِ: "فَإنّي زُبَيْرِيٌّ الحَياةِ فَإنْ أَمُتْ" فَبِهذا فَقَطْ يَسْتَقيمُ الوَزْنُ وَالمَعْنى.

ق (١٤)- البيت (٢): وَرَدَ في النَّصِّ: "أَنَتْرُكُ حَيَّ ذي يَمَنٍ"، صوابُه: "أَتَتْرُكُ" بِتاءَيْنِ.

ق (١٤) – الشَّرْحُ (ص٢٣٤): جاءَ فيهِ: "وَأَتاها عَبْدُاللهِ بْنُ زِيادِ بْنِ ظبيانَ.." وَالصَّوابُ أَنَّهُ عُبَيْد اللهِ..

ق (١٦)- الشَّطْرُ (٣): هُوَ في النَّصِّ وَفي مَصادِرَ الرَّجَزِ أَيْضاً: "لَيْسَ بِوَهْواهٍ وَلا بِراعْ" وَفيهِ تَصْحيفٌ صَوابُهُ: "وَلا يَراعْ" بِالياءِ المُثَنَّاةِ مِنْ أَسْفَلَ.

ق (١٨)- شَرْحُ البَيْتِ (٣): قَالَ الأُسْتاذُ النَّجّارُ: تَرْحيلُ الشَّمْسِ: هُوَ أَنْ تَنْبسِطَ وَلا يَشْتَدُّ حَرُّها بَعْدُ. ولكِنَّ رِوايَةَ النَّصّ: "تَرَجَّلُ" وَشَرَحها التَّبْريزِيُّ في مَعْرِضِ تَعْليقِهِ عَلى البَيْتِ فَقالَ: "وَالتَّرَجُّل هُوَ أن تَنْبَسِطَ الشَّمْسُ وَلَمْ يَشْتَدَّ حَرُّها بَعْدُ" وَهُوَ صَوابُ ما جَاءَ في الدِّيوانِ.

ق (١٩)- البَيْتُ (١): وَرَدَتْ قافِيَتُهُ في النَّصِّ: "تُجْهَلُ" بِالبِناءِ لِلْمَجهولِ، وكَذَلِكَ قَافِيَةُ البَيْتُ الأَخيرِ "تُجْذَلُ"، والصَّوابُ فِيهِما البِناءُ لِلمَعْلومِ: "تَجْهَلُ" و"تَجْذَلُ". وَقادَ الجامِعَ إلى الوَهْمَيْنِ مَجيؤُهُما في المَصْدَرِ الَّذي نَقَلَ عَنْهُ- وَهُوَ "أَنْسابُ الأَشْرافِ"- كَذلِكَ.

ق (٢٠)- البَيْتُ (٢): رَوَى الأُسْتاذُ الجامِعُ البَيْتَ كَما جاءَ في مَصْدَرِهِ "الْأَغاني":

أَيَهُولُنـــا يـــا كَلْـــبُ أَصْـــدَقُ شـــدَّةٍ يَـــوْمَ اللِّقـــاءِ أَمِ الهُوَيْـــلُ الْأَوَّلُ

وَلا يَتَّجِهُ لَهُ مَعْنىً. وَأَظُنُّ صَوابَ الصَّدْرِ: "أَفَهَوْلُنا يا كَلْبُ أَصْدَقُ شَدَّةً". وَهَلْ نَكونُ قَدْ بَعُدْنا عَنْ جادَّةِ الصَّوابِ لَوْ قَرَأْنا البَيْتَ:" أَهُذَيْلُنا" و"الهُذَيْلُ الأوّلُ"؟.

ق (٢٠) – التَّخْريجُ: قَالَ الجامِعُ : "كَذلِكَ وَرَدَتِ الأَبْياتُ الثَّلاثَةُ في أَنْسابِ الأَشْرافِ.." وَالصَّوابُ أَنَّ ما في "أَنْسابِ الأَشْرافِ" هُما البَيْتانِ الْأَوَّلُ وَالرّابعُ فَقطْ.

ق (٢١)– البَيْتُ (٤): جاءَ البَيْتُ في النَّصِّ وَفي مَصْدَرِهِ الوَحيدِ "الوَحْشِيّاتِ":

رِمـــاحُهُمُ يَـــرِدْنَ عَلـــى ثَمـــانٍ وَعَشْـــرٍ قَبْـــلَ تَركيـــبِ النِّصـــالِ

هكَذا بِالرَّاءِ في "يَرِدْنَ"، وَهُوَ لا شَكَّ خَطَأُ طِباعَةٍ في "الوَحْشِيّاتِ" جَرَّ إِلى الوَهْمِ في الشِّعْرِ المَجْموعِ. وَالصَّوابُ: "يَزِدْنَ" بِالزّايِ، أَيْ يَزيدُ طُولُ الرَّمْحِ مِنْها عَلى ثَمانِيَةَ عَشَرَ شِبْراً قَبْلَ تَرْكيبِ النَّصْلِ.

ق (٢٢)– حَوْلَ الأَبْياتِ (ص٢٥٤): نَقَلَ الأُسْتاذُ عَنِ "الْأَغاني" ما أَوْرَدَهُ هُنا، وفيهِ الْأَخْطاءُ التّالِيَةُ:

س (٢): مُسْلِمُ بْنُ أَبي رَبيعَةَ– وَكَذلِكَ في "الأغاني" – صَوابُهُ: "مُسْلِمُ بْنُ رَبيعَةَ" كما جاءَ في النَّصِّ تالياً وَكما في "شَرْحِ ديوانِ جَريرٍ"– ص٥٣– وَأَبوالفَرَجِ يَنْقُلُ الخَبَرَ عَنِ ابْنِ حَبيبٍ كَما أَوْرَدَهُ في شَرْحِ الدِّيوانِ، وَالنَّصُّ وَالشِّعْرُ هُناكَ ص٥٣–٥٦–، وَكَذلِكَ جاءَ الاسْمُ في "الكامِلِ" لِابْنِ الأَثيرِ– ج٤ ص٣١٨ – وَ"أَنْسابِ الْأَشْرافِ"–ج٥ ص٣٢٦ – س (١١): وَبَلَغَ ذلِكَ بَني تَغْلِبَ وَاليَمَنَ، وَكَذلِكَ س (٢٤، ٢٥) وَهذا غَلَطٌ مِنْ ناشِري "الْأَغاني" صَوابُهُ "وَالنَّمِرَ" – أي النَّمِرَ بْنَ قاسِطٍ – كَما في "شَرْحِ ديوانِ جَريرٍ"، وَلَمْ تَشْهَدِ اليَمَنُ الكُحَيْلَ وَلا غَيْرَهُ مِنْ حُروبِ قَيْسٍ وَتَغْلِبَ.

ق (٢٣)- البَيْتُ (١): وَرَدَ في الصَّدْرِ: "أَوْلادَ عِلَّةٍ"، وَشَرَحَها الأُسْتاذُ النَّجّارُ بِقَوْلِهِ: عِلَّةٌ: مَرَضٌ، وَهذا غَلَطٌ صَوابُهُ: "أَوْلادَ عَلَّةٍ"، وَبَنو العَلّاتِ: بَنو الضَّرائِرِ، وَيُقالُ لِلْقَوْمِ المُخْتَلِفينَ: أَبْناءُ عَلّاتٍ، وَلِلْمُتَّفِقينَ: أَبْناءُ أُمٍّ.

قالَ عَبْدُ المَسيحِ بْنُ عَمْرِو بْنُ نُفَيْلَةَ الغَسّانِيُّ:

وَالنَّاسُ أَوْلادُ عَلّاتٍ فَمَنْ عَلِموا أَنْ قَدْ أَقَلَّ فَمَجْفُوٌّ وَمَحْقورُ
وَهُمْ بَنو أُمِّ مَنْ أَمْسى لَهُ نَشَبٌ فَذاكَ بِالغَيْبِ مَحْفوظٌ وَمَنْصورُ

وَجاءَ عَجُزُ البَيْتِ: "وَأَغْرَقَ فينا نَزْعةً كُلُّ قائِلِ" وَشَرَحَهُ الأُسْتاذُ النَّجّارُ بِقَوْلِهِ: نَزَعَةً: إِفْساداً وَطَعْناً. وَلَيْسَ الإِفْسادُ مِنْ مَعاني النَّزْعِ – بالعَيْنِ المُهْمَلَةِ- بَلْ هُوَ النَّزْغُ- بِالغَيْنِ المعْجَمَةِ- وصوابُ القراءةِ: "وأَغْرَقَ فينا نَزْعَهُ" أَيْ رَمانا، وَعَلى هذا فُسِّرَتِ الآيَةُ الكَريمَةُ: ﴿والنّازِعاتِ غَرْقاً﴾

فَقيلَ: هِيَ القِسِيُّ. وَيَجوزُ أَنْ يُقْرأَ العَجُزُ: "وَأَغْرَقَ فِينا نَزْغَهُ كُلُّ قَائِلِ" أَيْ إِفْسادَه، وَلا وَجْهَ لـ"نَزْغَةً" وَلا "نَزْعَةً" بِتاءِ التَّأْنيثِ فيهِما.

ق (٢٣) – التَّخريجُ: وَرَدَ أَنَّ الأبيات في "أَنْسابِ الأَشْرافِ" – ج٥ ص٢٨٧- وَالصَّحيحُ أَنَّ بَيْتَيْنِ مِنْها هُناكَ.

ق (٢٣) – حولَ الأبيات: "عَبْدُاللهِ بْنُ الحُرِّ" صَوابُهُ: "عُبَيْدُ اللهِ بْنُ الحُرِّ".

ق (٢٦) – البيت (١٠): "فَلَمْ تَرَ منّي نَبْوَةً": الوَجْهُ في القِراءَةِ البِناءُ لِلْمَجْهولِ: "فَلَمْ تُرَ مِنّي نَبْوةٌ".

ق (٢٦) – البَيْتُ (١٦): "الدُّموعَ الدَّوارِيا" بِالدَّالِ المُهْمَلَةِ خَطَأٌ طِباعَةٍ: صَوابُهُ: "الذَّوارِيا" بِالمُعْجَمَةِ.

ق (٢٦) – حَوْلَ القَصيدَةِ: نَقَلَ الجامِعُ عَنِ "العِقْدِ الفَريدِ" أَخْبارَ وَقْعَةِ مَرْجِ راهِطٍ، فَجاءَ فيها:

ص(٢٦٣) س (١): "وَأَقْبَلَ عَبّادُ بْنُ يَزيدَ مِنْ حُورانَ" أَظُنُّ الصَّوابَ ما جَاءَ في "أَنْسابِ الأَشْرافِ" – ج٥ ص١٣٦– "عَبّادُ بْنُ زِيادٍ مِنْ حُوّارِينَ".

س (٣): "وَأَمَرَ مَرْوانَ برِجالٍ" وَكذلِكَ هيَ في "العِقْدِ" – طَبْعَةِ العَرْيانِ– صَوابُها: "وَأَمَدَّ".

س (٦) :" أَكْثَرُهُمْ رِجالُهُ.." صَوابُها: "رَجَّالَةً"

ق (٢٦): شَرْحُ البَيْتِ (١٣): تَشْحَطُ: تَزْفِرُ، وَلا وَجْهَ لِهذا التَّفْسيرِ، وَكَيْفَ تَزْفِرُ الخَيْلُ بِالقَنا؟ وَالشَّحْطُ الذَّبْحُ وَالاضْطِرابُ في الدَّمِ.

ق (٢٦)– شَرْحِ البَيْتِ (١٥): جاءَ تَفْسيرُ (شَدّاتِ الأَغَرِّ): "شَدَّاتٌ جَمْعُ شَدَّةٍ وَهِيَ الحَمْلَةُ في الحَرْبِ، وَالأَغَرُّ مِنَ الأَيّامِ: الشَّديدُ الحَرِّ". ولا يَسْتَقيمُ المَعْنى إِذْ كَيْفَ تُنَجِّيهِ حَمَلاتُ الحَرْبِ الّتي تَخُصُّ اليَوْمَ الشَّديدَ الحَرِّ كَأَنَما يَرى الجِبالَ صَحارِيَ؟! وَالصَّوابُ: الشَّدَّاتُ: جَمْعُ شَدَّةٍ وَهِيَ الإِسْراعُ في الرَّكْضِ، وَالأَغَرُّ: فَرَسٌ ذو غُرَّةٍ، أَوِ اسْمُ فَرَسِهِ. أَيْ أَنَّ ما نَجّاهُ كانَ شَدَّاتُ هذا الفَرَسِ الَّذي كَأَنَّهُ يَرى الجِبالَ صَحارِيَ لِقُوَّتِهِ وَشِدَّتِهِ.

الفَهْرَسُ الفَلكيُّ– ص(٢٧٦): جاءَ ضِمْنَ هذا الفَهْرَسِ: "الأَغَرُّ" لِلْغَلَطِ في فَهْمِ مَعْنى البَيْتِ، وَمَوْضِعُهُ في "فَهْرسِ الحَيوانِ" وَكَذلِكَ: "الشَّهْباءُ" وَلا مَكانَ لَها هُنا إِذْ إِنَّ مَعْناها: كَتيبَةٌ شَهْباءُ، أَيْ تَلْبسُ الحَديدَ، وَمَوْضِعُها في "فَهْرَسِ الأَسْلِحَةِ

وَمُعَدّاتِ القِتالِ". وَكذلِكَ: "الهِلالُ"، ظَنَّهُ هِلالَ السَّماءِ، وَهُوَ الرُّمْحُ ذو الشُّعْبَتَيْنَ، أَوْ غَيْرُ ذلِكَ مِمّا يُناسِبُ المَعْنى.

فَهْرَسُ المَراجِعِ – ص(٢٧٦): ذَكَرَ الأُستاذُ أَنَّه قَدْ رَجَعَ إلى طَبْعَةِ دارِ الكتابِ العَربيِّ لِكِتابِ "الكامِلِ" لِابنِ الأَثيرِ وَقَدْ أَحالَ حَقّاً عَلى هذِهِ الطَّبْعَةَ إلا عِنْدَ تَخْرِيجِهِ القِطْعَةَ ق (٤)، فَقَدْ أَحالَ عَلى طَبْعَةِ دارِ صادِرٍ دُونَ إشارَةٍ إلى ذلِكَ. وَكانَ الأَوْلى أَنْ يَرْجِعَ إلى طَبْعَةٍ واحِدَةٍ أَوْ يَذْكُرَ – عَلى الأَقَلِّ– الطَّبْعَةَ الّتي يُحيلُ عَلَيْها.

هذا ما رَغِبْتُ في إثْباتِهِ مِنْ تَعليقاتي عَلى ما جَمَعَ الأُسْتاذُ النَّجّارُ مِنْ شِعْرِ زُفَرَ بْنِ الحارِثِ الكِلابيِّ أُنْهيها بِذِكْرِ أَبْياتٍ لَمْ تَرِدْ فيهِ وَلا في عَمَلِ الأُسْتاذِ القَيْسِيِّ، وَقَعْتُ عَلَيْها أَثْناءَ دِراسَتي لِلشِّعْرِ دونَما اسْتِقْصاءٍ أَوِ اسْتيفاءٍ، أُورِدُها إكْمالاً لِلْبَحْثِ وَخِدْمَةً لِلشِّعْرِ.

١– أَلا إنّما قَيْسُ بْنُ عَيْلانَ بَقَّةٌ إذا وَجَدَتْ ريحَ العُصَيْرِ تَغَنَّتِ

التّخْريجُ: "اللِّسانُ" (بقق) لَهُ أَوْ لِعَبْدِالرَّحْمنِ بْنِ الحَكَمِ، "اللِّسانُ" (عيل) لَهُ، وَكَذلِكَ "حَياةُ الحَيَوانِ" ١٥٣/١.

٢– أَقْدِمْ صِدامُ إنَّهُ ابْنُ بَحْدَلْ

٣– لَنْ تُدْرِكَ الخَيْلَ وَأَنْتَ تَدْأَلْ

٤– إلاَّ بِمَرٍّ مِثْلِ مَرِّ الأَجْدَلْ

التَّخْريجُ: "أَسْماءُ خَيْلِ العَرَبِ وَفُرْسانِها" لابْنِ الأَعْرابيِّ– تحقيقُ القَيْسيِّ والضّامِنِ– ص٦٥، وَالرَّجَزُ في "الأغاني" ١٨٥/٢٣ مَنْسوباً إلى عُمَيْرِ بْنِ الحُبابِ

مَعَ ذِكْرِ أَنَّ صِداماً لَهُ. عَلى أَنَّ "القاموسَ المُحيطَ" (صدم) يَنُصُّ عَلى أَنَّ صِداماً لِزُفَرَ بْنِ الحارِثِ.

التَّخْريجُ: "جَمْهَرَةُ" ابْنِ الكَلْبِيِّ، ص٣٢١. وَوَكيعُ بنُ زُفَرَ.

خاتِمَة:

كُنْتُ وَعَدْتُ في بَحْثٍ سابِقٍ أَنْ أَتَناوَلَ في مَقالٍ ما أَراهُ النَّهْجَ الصَّحيحَ الّذي يَجِبُ اتّباعُهُ عِنْدَ إِخْراجِ الشِّعْرِ عَنْ طَريقِ جَمْعِ مُتناثِرِهِ مِنْ بُطونِ الكُتُبِ. وَ"أَنْجَزَ حُرٌّ ما وَعَدَ". وَإِنّي لأَرْجو اللهَ أَنْ يَكونَ فيما بَيَّنْتُ مِنْ أُسُسٍ عَلاماتٌ يَهْتَدي بِها مَنْ نَهَدَ لِجَمْعِ أَشْعارِ شاعِرٍ ضاعَ ديوانُهُ، أَوْ تَصَدّى لِـ"صُنْعِ" ديوانِ شاعِرٍ. وَقَدْ أَكونُ حَمَّلْتُ الباحِثينَ ما لا طاقَةَ لَهُمْ بِهِ، وَأَبْطَرْتُهُمْ ذَرعهُمْ، لكِنَّني إِنَّما اسْتَلْهَمْتُ أَعْمالَ عُلَمائِنا القُدامى، فَطَلَبْتُ مِنْ باحِثينا أَنْ يَتَأَسَّوْا بِهِمْ، وَيَسيروا عَلى سَنَنِهِمْ، وَإِنْ كانَ المُرْتَقَى صَعْباً كَؤُوداً، وَالمَسْلَك حَزْناً مُسْتَغْلِقاً.

وَأَنا إِنْ كُنْتُ أَنْهَيْتُ بَحْثي بِما عَلَّقْتُهُ عَلى شِعْرِ زُفَرَ بْنِ الحارِثِ الّذي جَمَعَهُ الأَسْتاذُ الدُّكْتورُ النَّجّارُ، فَإِنَّما فَعَلْتُ ذلِكَ لأُوَضِحَ ما اشْتَرَطْتُهُ وَطَلَبْتُهُ مِنْ صانِعي الدَّواوينِ، وَما قَصَدْتُ انْتِقاصَ عَمَلٍ وَلا تَوْهينَ رَأْيٍ. وَلَعَلَّ الأَسْتاذَ النَّجّارَ يَنْظُرُ إِلى ما كَتَبْتُ عَلى أَنَّهُ مُحاوَلَةٌ لِخِدْمَةِ تُراثِنا الخالِدِ وَلُغَتِنا الشَّريفَةِ، فَيَقْبَلُهُ بِرَحابَةِ صَدْرٍ وَسَعَةِ حِلْمٍ، فَإِنَّ هذا شَأْنُ مَنْ تَكونُ الحَقيقَةُ غايَتَهُ، وخَدْمَةُ العِلْمِ مُبْتَغاهُ.

ولهُ مِنّي، بَعْدُ، عَظيمُ الإِجْلالِ وَخالِصُ التَّقْديرِ.